الجمهورية اللبنانية

وزارة الإعلام

إسرائيل والميليشيات العميلة

من التوريط المنظّم إلى التخلّي المدروس

طارق ابراهيم

٢٠٠١

A
956.92
I14i

Af
956.92
I14i

الجمهورية اللبنانية
وزارة الإعلام

إسرائيل والميليشيات العميلة

من التوريط المنظّم إلى التخلّي المدروس

طارق ابراهيم

LAU LIBRARY - BEIRUT
16 NOV 2001
RECEIVED

٢٠٠١

تمهيد

كان الجندي الإسرائيلي الأخير الذي غادر تحت جنح الظلام «الجحيم اللبناني» يُلوّح بيديه ابتهاجاً بعودته سالماً، فيما كانت «بوابات العبور» الحدودية تُقفل أمام طوابير العُملاء المذعورين والمحبَطين الذين راحوا يتبادلون الشتائم واللّكمات مع الجنود الإسرائيليين الذين ردّوا بإطلاق النار مُوقعين في صفوف «حلفاء» الأمس عدداً من القتلى والجرحى. وكانت الرصاصات القاتلة هي نفسها التي طالما استخدمها العُملاء في قتل أهلهم ومواطنيهم خدمة للعدو الذي أغراهم بالوعود والمال فتمادوا في الجريمة والخيانة زمناً. وعندما حاقت الهزيمة بأسيادهم وراحت المقاومة الباسلة تُدمّر مواقع الاحتلال الواحد تِلو الآخر وتتقدم مُزيلة ما كان يُسمّى «الحزام الأمني»، خلّفوهم وراءهم لإشغال المقاومة عن ملاحقة فلول الجيش الإسرائيلي، فكانوا أجبن من أن يصمدوا أمام زحف التحرير لحظة واحدة. كانت تلك نهاية الميليشيات العميلة التي وقع كثير من عناصرها في قبضة المقاومة والأهالي وجرت إحالتهم على المحاكم اللبنانية المختصة. أمّا العملاء الفازون الذين أصبحوا «لاجئين» داخل الكيان الإسرائيلي فقد حملوا عائلاتهم، وبعض العائلات الأخرى في القرى الحدودية، على الفرار معهم، ليجعلوا منهم «حالة إنسانية» يستغلّونها لإيجاد «حلول» لمصيرهم. غير أن عائلات عدة ما لبثت أن عادت إلى قُراها بعدما تحررت من الأوهام والأضاليل الصهيونية وأدركت أن لا كرامة ولا مستقبل لها إلّا في وطنها. فكيف عاملت إسرائيل عملاءها؟ وقبل ذلك كيف أنشأت الميليشيات العميلة، وما هي الأهداف التي سعت لتحقيقها؟ في الصفحات التالية محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة.

وزارة الإعلام

مقدمة

في استعادة تاريخية للأهداف الصهيونية في لبنان، يتصدّر مشروع «بن غوريون»، أول رئيس لدولة الكيان الإسرائيلي، قائمة المشاريع العملية الرامية إلى السيطرة على جنوب لبنان. وقد أشار أول وزير خارجية إسرائيلي موشي شاريت، في مُذكّراته التي نُشرت عام ١٩٧٨، إلى أن بن غوريون كان يرى «وجوب إقامة دولة يحدّها نهر الليطاني جنوباً، ثم تشكيل تحالف معها». ويضيف شاريت أن بن غوريون دافع بـ «حماسة» عن هذا المشروع ووجد آذاناً صاغية له في الدوائر الصهيونية الأساسية وفي أروقة المؤسسات العسكرية والأمنية في تل أبيب.

وقد رسم بن غوريون خطّ سير المشروع الإسرائيلي في جنوب لبنان عبر ما أعلنه عام ١٩٤٩ من أنه «بعد تأسيس هذه الدويلة، عندئذ سيدخل الجيش الإسرائيلي ويحتلّ هذه الأراضي (جنوب لبنان) ويقيم نظاماً طائفياً يُشكّل حلفاً مع إسرائيل». وحين سُئِل وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشى دايان، بعد يومين من دخوله وقواته «القدس الشرقية» عام ١٩٦٧، عن الخطوة التالية أجاب: «جنوب لبنان». وأفصح أكثر عن كيفية ذلك قائلاً: «سنحقّق حُلم بن غوريون» وتابع: «سنكون سُعداء جداً حين نجد الضابط الذي يدافع عن مصالحنا في شمال البلاد».

ومع بدايات الحرب ـ الفتنة في لبنان عام ١٩٧٥ بدأت معالم الاختراقات الإسرائيلية للجسم اللبناني بالبروز تدريجاً. وفي صيف ذلك العام عثر الإسرائيليون على الضابط المناسب وكان الرائد المنشقّ سعد حداد. وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تارة وأذرع الجيش الإسرائيلي تارة أخرى أعلن هذا الضابط الخائن قيام ما يُسمّى بـ «دولة لبنان الحر» في «الحزام الأمني» الحدودي الذي أنشأته إسرائيل في المنطقة الحدودية المحتلة، وما لبث أن اتسع نطاقه بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وفي عام ١٩٨٤ عهدت إسرائيل أمر «الحزام الأمني» إلى جنرال متقاعد هو العميل أنطوان لحد. وكان ذلك «قمة النصر الإسرائيلي» على حد تعبير أوري لوبراني منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان آنذاك الذي قال: لقد سقط علينا أنطوان لحد من السماء. وعمل الإسرائيليون على دعم لحد وجماعاته وزوّدوهم بأحدث الأسلحة

ودربّوهم على مختلف الأعمال الإجرامية وأطلقوا لهم العنان في التنكيل بالمواطنين اللبنانيين، وأنشأوا لهم المعتقلات والسجون والمواقع القتالية.

وللوهلة الأولى بدا لعناصر تلك الميليشيات أن التاريخ توقّف عند حدود سطوتهم المدعومة من الاحتلال الإسرائيلي، فتمادوا في الغيّ والغطرسة والتسلّط، وأذاقوا أبناء وطنهم في المنطقة المحتلّة الويل.

ومع نهاية الأحداث اللبنانية الداخلية وإعادة بناء الدولة بعد توقيع وثيقة الوفاق الوطني «الطائف». كان لا بدّ من العمل على تركيز الجهود الوطنية لإزالة الإحتلال وإنهاء ظاهرة الميليشيات الحدودية العميلة. وكان واضحاً أن القرار الوطني لإتمام ذلك يتطلب تقديم التضحيات. فكانت المقاومة الباسلة المدعومة من الدولة اللبنانية ومؤسساتها العسكرية والمدنية. واستطاعت المقاومة خلال السنوات العشر الأخيرة تحقيق انتصارات باهرة على قوات الاحتلال الإسرائيلي وعملائه تُوجّت بتحرير معظم أراضي الجنوب والبقاع الغربي، بتاريخ الخامس والعشرين من أيار عام ٢٠٠٠، فتمكّنت بذلك من إزالة «الحزام الأمني» وإسقاط المشروع الإسرائيلي في جنوب لبنان مع كلّ مُلحقاته الأمنية والعسكرية والسياسية. وما تمّ تحقيقه في هذا المجال يُعتبر سابقة لا مثيل لها في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ويؤكد أن شعباً مهما كان صغيراً وقليل الإمكانات قادر على هزيمة أعتى القوى إذ ما عقد العزم على تحرير أرضه.

واليوم يتوه ما تبقّى من عملاء «الحلم الإسرائيلي» بين المستعمرات والمستوطنات الإسرائيلية يبحثون عن «ملاذ آمن» بعدما قرّروا عدم العودة إلى وطنهم. بعضهم «غير نادم» على ما فعله كما يحرص أنطوان لحد على قوله أمام وسائل الإعلام، والبعض الآخر قلق على مصيره، ينتظر ردّاً من بلد أجنبي يستقبله وعائلته، فيما نالت قلّة من هؤلاء العملاء «نعمة الكرم الإسرائيلي» فحصلوا على جنسية كيان قام على الاغتصاب والإرهاب، لا تزيد حاملها إلّا عاراً، وليست في حقيقتها إلّا وصمة على جبين أولئك الذين باعوا أنفسهم كقتلة مأجورين للمهام القذرة التي يخجل حتى أسيادهم ومدرّبوهم من القيام بها جهاراً، ضد أهلهم ووطنهم.

القسم الأول

خطة إسرائيل لتجنيد العملاء وتوريطهم

«لقد تركتم الحزام الأمني من دون أن تضعوني في الصورة، وجعلتموني مجروراً خلفكم مثل الحيوان. إنني الآن غاضب ومُحبط. لقد انتهى كل شيء بالنسبة إليّ. لا تنادوني بـ «الجنرال» بعد الآن، لقد خدعنا رئيس الوزراء باراك، وأنا الآن رجل من دون خطّة ومُهمّش».

بهذا نعى أنطوان لحد، بعد حوالي ربع قرن، ما كان يُسمى «جيش لبنان الجنوبي» الذي خدم إسرائيل «بالحديد والنار» على حدّ تعبير أرييل شارون.

وبذلك تكون قد انطوت الصفحة الأخيرة من حياة هذه الميليشيا العميلة كانت امتداداً لمرحلة سوداء من التآمر الصهيوني على لبنان ووحدته دولةً وشعباً.

والحقيقة أن العديد من العملاء الذين فرّوا إلى داخل الكيان الإسرائيلي رافضين تسليم أنفسهم إلى العدالة اللبنانية قدانتقوا خياراتهم عن سابق «إصرار وتصميم» كما أكّد قائدهم مِراراً. وبعيداً عمّا صاحب فرار العملاء إلى المستعمرات الإسرائيلية من مشاهد اتّسمت بالذل والمهانة لهم ولعائلاتهم، فإن هذا الملفّ لا يزال موضع اهتمام الدولة اللبنانية لقطع الطريق أمام أي محاولة إسرائيلية لاستخدامهم مُجدّداً في مشاريع أمنية وعسكرية ضد الأمن الوطني اللبناني، وعدم استغلال إسرائيل لأوضاع عائلاتهم التي أجبروها على الفرار معهم.

والواقع أن تَخلّي إسرائيل عن عملائها لم يكن أمراً مفاجئاً. وكان واضحاً أن الإسرائيليين الذين اكتشفوا الحجم الكبير لخسائرهم في جنوب لبنان من جرّاء ضربات المقاومة التي طاولت نُخب ضُباطهم وجنودهم، لم يضعوا في الحسبان مصير عملائهم إلاّ بمقدار ما يستفيدون منهم كورقة ضاغطة على لبنان. ومع بداية النقاشات التي دارت أوائل العام ١٩٩٨ داخل إسرائيل حول الانسحاب من لبنان تصاعد الجدل الرسمي والشعبي الإسرائيلي حول كيفية التخلّص من «اللحديين».

وكان تخلّي إسرائيل عن عملائها الفلسطينيين في الضفة الغربية وقِطاع غزة في فلسطين المحتلّة حافزاً إضافياً دفع العناصر العميلة في جنوب لبنان للبحث عن «مخارج مشرّفة»[1] لهم ولعائلاتهم دون جدوى. ولعلّ هذا ما أكّده بوضوح الصحافي

(١) أوري لوبراني، الإذاعة الإسرائيلية، ٢٠/٤/٢٠٠٠.

الإسرائيلي شموئيل شنايتسر أحد كِبار المعلّقين في صحيفة «معاريف» حين تحدّث عن تكرار تجربة العملاء الفلسطينيين قائلاً: «واجهت حكومة إسرائيل في السابق امتحاناً أخلاقياً وفشلت فيه فشلاً مُخجلاً، فقد تخلّت عن التزامها بحماية عدد لا بأس به من الذين جنّدهم جهاز الشاباك، وعلى الرغم من أن هؤلاء عرّضوا حياتهم للخطر من أجل اليهود، فإن إسرائيل تناست وجودهم عند توقيعها على اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين. ويضيف شنايتسر «والآن يبدو أننا سنقوم بالخطوة نفسها مع عملائنا اللبنانيين في جيش لحد، فقد قدّم لنا هذا الجيش كلّ الفوائد التي طلبناها، (...) والسؤال الآن هو كم مرّة يمكن التخلّي عن عملائنا دون أن نفقد ما تبقّى من ثقة الآخرين. ويخلص إلى القول: «يبدو أن إسرائيل لم تحدّد بعد الصفة التي تُطلق عليهم «حلفاء أو أخوة بالدم» كما يحلو لنا القول أم مجرّد مُرتزقة يتلقّون الأجر الذي حدّدناه لهم وليس أكثر من ذلك».

إن كلمات مثل: مرتزقة، وخَونة، وباعوا وطنهم، كانت تتردّد دائماً في المحافل السياسية والإعلامية الإسرائيلية لوصف أنطوان لحد وجماعاته في المنطقة الحدودية المحتلّة. ففي آذار ١٩٩٨ طلب أنطوان لحد اجتماعاً عاجلاً مع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، إسحاق مردخاي، يُخصص لعرض أوضاع ميليشياته التي بدأت تُعاني من انهيارات واضحة. وبالفعل عُقد لقاء في ثكنة مرجعيون بين لحد ومردخاي. وقد أشارت المعلومات يومها إلى أن لحد احتجّ على وصف جماعاته بالمرتزقة من قِبل كبار الضباط الإسرائيليين في المنطقة الشمالية. وكان مردخاي يقود بنفسه حملة خفِيّة على «مرتزقة لحد» خصوصاً بعدما أعلن أن إسرائيل مستعدّة لمناقشة الانسحاب من جنوب لبنان انطلاقاً من القرار ٤٢٥. وفي هذه الأثناء كان لحد في سباق مع الزمن، ولا شكّ في أنه وضع في الحسبان اليوم الذي يُقال له فيه: «لقد انتهى دوركم». لذلك سعى منذ العام ١٩٩٨ للبحث عن حلّ بديل.

ويبدو أن الإسرائيليين كانوا دائماً يقدّمون «جرعات معنوية» كلّما شعروا بضرورة الاستمرار في استهلاك هؤلاء العملاء إلى آخر لحظة تستدعي وقف انهيارهم.

وفي نيسان ١٩٩٨، عندما تزيدت الأحاديث عن تنفيذ انسحابات إسرائيلية في جنوب لبنان، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن قائد المنطقة الشمالية عميرام ليفين بعث بتقرير «متشائم جداً» إلى وزير الدفاع مردخاي حول وضع الميليشيات العميلة، فعمد الأخير إلى الاستعانة بالمخابرات العسكرية وضبّاط سابقين من «القوات اللبنانية» المنحلّة لتنظيم هذه الميليشيات. وجاء هذا التقرير وسط تطمينات إسرائيلية مباشرة لأنطوان لحد بعدم التخلّي عنه وعن جماعاته. لكن لحد كان يصطدم دائماً بالتقارير الواردة من واشنطن وباريس التي لم تشأ تغطية هروب

«الصقور» في تل أبيب من الواقع المأسوي للجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان. وترافقت هذه التقارير مع الدعوات التي أطلقها زعماء سياسيون ونقابيون وحزبيون في إسرائيل تُطالب بالانسحاب من الجنوب، فيما علت الأصوات في الكنيست[2] داعية إلى الإسراع في التخلّي عن ميليشيات لحد. ولم تكن المرة الأولى التي ترتفع فيها الأصوات الإسرائيلية مطالبة بحلّ هذه الميليشيات التي كانت تكلّف إسرائيل سنوياً ما يُقارب المئة مليون دولار.

من حدّاد إلى لحد

لكن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي عملت المستحيل لإيجاد ميليشيات عميلة تخدم مخططاتها التآمرية ضد لبنان، رفضت كل عروض السياسيين في تل أبيب للتخلّي عن ميليشيات لحد بسهولة. وكانت هذه المؤسسة وبدفع من زعماء إسرائيل رائدة البحث عن «ضابط» تكون مهمته خلق نواة «دويلة لخدمة إسرائيل كدُمية»، كما جاء في يوميات موشي شاريت رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق. وكان وزير الدفاع السابق موشي دايان أكثر الذين تكلّموا بوضوح عن إيجاد ضابط منشقّ برتبة «رائد» يساهم في «مساعدة إسرائيل» و«علينا أن نستميله أو نشتريه بالمال كي يوافق على إعلان نفسه مُنقذاً للسكان»[3].

وقد وجد الإسرائيليون ضالّتهم بعد حوالى ربع قرن من الزمان حين انشقّ الرائد سعد حداد عن الجيش اللبناني وشكّل في تموز عام ١٩٧٥ مجموعات مسلّحة باسم «قوات القليعة». ومن خلال الرائد حداد بدأت المساعدات العسكرية واللوجستية الإسرائيلية تنهال على المجموعات العميلة من خلال «بوّابات العبور» التي أنشأتها إسرائيل على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية. وفي آذار عام ١٩٧٨ شنّت إسرائيل عدواناً واسعاً على الأراضي اللبنانية باسم «عملية الليطاني» شاركت فيه ميليشيا سعد حداد الذي أعلن في ١٢ نيسان من العام نفسه عن إقامة «دولة لبنان الحر». والواقع أن إعلان هذه «الدولة» كان بداية لمرحلة جديدة من الإختراق الإسرائيلي الخطير للداخل اللبناني حيث عملت إسرائيل على إنشاء «جيش عميل» لحماية «أمن المستوطنات في إصبع الجليل». وفي أواخر عام ١٩٨٠ كانت ميليشيات العملاء تتألّف من ثلاث كتائب يبلغ عدد أفرادها ٨٠٠ عنصر تمّ توزيعهم على القطاعين الغربي والشرقي. وحتى نهاية عام ١٩٨١ كانت مهام هذه الميليشيات محصورة بحماية نقاط التسلّل والعبور في مناطق ما يُسمى بـ «الحزام الأمني» ومشاركة الإسرائيليين في الغارات والكمائن ضد مواقع المنظمات الفلسطينية و «الحركة الوطنية اللبنانية».

وإبّان الغزو الإسرائيل للبنان صيف عام ١٩٨٢ تمدّدت «دولة لبنان الحر» حتى حدود

(٢) في الواقع أن النواب العرب وعدد من النواب اليساريين في الكنيست كانوا دائماً يجاهرون بضرورة التخلي عن «خيار العملاء في جنوب لبنان».

(٣) كان دايان من الذين راهنوا على إيجاد ضابط لبناني من المنطقة الجنوبية. واتفق بذلك مع بن غوريون ومع كبار ضُبّاط المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وحسب دايان فإن الضابط برتبة «رائد» يكون طموحاً أكثر من الرتب العليا.

نهر الأولي شمال صيدا، وقد بيّنت التحقيقات التي أُجريت فيما بعد أن حوالي ١٣٠ عميلاً من قوات حداد شاركوا في مجازر صبرا وشاتيلا بالتعاون مع مجموعات أخرى بإشراف الجيش الإسرائيلي[4]. وقد تمكّنت المقاومة لاحقاً من القضاء على العديد من هؤلاء القتلة عقاباً على جريمتهم هذه.

إلاّ أن التبدّل الجوهري الذي حصل بعد ذلك هو تسلّم اللواء المتقاعد في الجيش اللبناني أنطوان لحد في ١٩٨٤/٤/٤ قيادة «دولة لبنان الحر» بعد وفاة سعد حداد. وقد راهنت القيادة العسكرية الإسرائيلية على لحد الذي امتاز على حداد بتطوير العلاقة مع إسرائيل على الصعيدين السياسي والاجتماعي وذلك لتوطيد العلاقات الأمنية والعسكرية مع الكيان الصهيوني. وانطلاقاً من ذلك أدخلت إسرائيل تعديلات أساسية على بنية الميليشيات الحدودية وأبدلت اسمها فجعلته «جيش لبنان الجنوبي». وقسمت هذا الجيش إلى: سلاح مُشاة، سلاح مدرّعات، سلاح إشارة، سلاح مدفعية. وبلغ عدد أفراد «الجنوبي» ٢٢٠٠ عنصر انتشروا على عشرات المواقع والتلال الاستراتيجية الممتدة من الناقورة غرباً حتى كفرشوبا شرقاً. كما ضمّ هذا الجيش كتيبتين تتمتّعان بامتيازات خاصة هما كتيبة حاصبيا وكتيبة جزين، وكانت علاقة هاتين الكتيبتين مباشرة مع الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥، وإزاء المقاومة الشعبية المتصاعدة ضد الاحتلال، قرّرت الحكومة الإسرائيلية الانسحاب المرحلي من منطقة صيدا على أن تنسحب لاحقاً إلى حدود «الحزام الأمني». وفي حزيران من العام نفسه حدّدت إسرائيل النقاط الأساسية لما يُسمى «الحزام الأمني» في جنوب لبنان على الشكل التالي:

١ ـ لن يكون هناك وجود للجيش الإسرائيل الذي سينتشر على طول الحدود الدولية، بل سيكون للجيش نشاط عسكري هناك.

٢ ـ يقدّم الجيش الإسرائيلي الدعم لقوات «جيش لبنان الجنوبي» والحرس المدني.

٣ ـ يحتفظ الجيش الإسرائيلي لنفسه بحرية العمل ضد أية محاولة لتنظيم اعتداءات على إسرائيل.

٤ ـ ستبقى إسرائيل على «الجدار الطيب».

وقد أوضح وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين أن «الجيش الجنوبي» في الحزام الأمني هو «رأس حربة إسرائيل في جنوب لبنان». لكن عضو الكنيست وعضو لجنة الأمن والخارجية، يوسي ساريد، وصف «الجيش الجنوبي» بأنه «دعامة من القصب المكسّر» فيما اعتبره النواب العرب في الكنيست «القبضة القذرة

(٤) كشف أكثر من تقرير إسرائيلي وفلسطيني عن تورّط «جماعات الميليشيات» في مجازر صبرا وشاتيلا، وقد أعدمت المقاومة تباعاً عدداً من هؤلاء وأبرزهم عقل هاشم وحسين عبد النبي. واتفقت غالبية التقارير على أن هذه الجماعات نُقلت بشاحنات إسرائيلية من المنطقة المحتلّة إلى ساحة المجزرة في صبرا وشاتيلا بأمرة ضُبّاط من الأمن العسكري الإسرائيلي (أمان).

للاستخبارات الإسرائيلية في جنوب لبنان. وكانت صحيفة «هآرتس» قد ذكرت، استناداً إلى شهادة ضبّاط وجنود إسرائيليين أن «الجنوبي» جيش «أعجز من أن يُلقي القبض على مُعوّق»، وكتب أحد المعلّقين في الصحيفة أن «عملاء لحد سيتحوّلون في المستقبل إلى ذراع أمني وسخ يجلب العار على إسرائيل»[٥]. وبالفعل فقد تأكّد للإسرائيليين بالتجربة أن العملاء اللحديين كانوا سريعي الانهيار أمام التحديات الميدانية من قِبل المقاومة، مما استدعى تدخّلاً جديداً من رئاسة الأركان الإسرائيلية «لإعادة تأهيل هذا الجيش من خلال خطة شاملة عسكرية وتنظيمية وأمنية»[٦]. وفي تموز ١٩٨٦ شهد هذا الجيش بداية تحوّل نحو منظومة قتالية تعتمد على منهجية المنظومة القتالية الإسرائيلية. وارتفع عدد «الجنوبي» في منتصف عام ١٩٨٧ إلى ٢٧٠٠ ضابط وجندي، وتمّ توزيعهم على عدّة قطاعات عسكرية وهي: القطاع الغربي، القطاع الشرقي، قطاع جزين، قطاع حاصبيا. وجرى تزويدهم بـ ٧٥ دبابة ثقيلة ومتوسطة وبمدافع من عيارات ١٥٥ و١٣٠ و١٠٥ ملم، وبأكثر من خمسين ملالة من نوع «أم ١١٣»، وناقلات نصف مجنزرة وراجمات صواريخ. وفيما بعد أُبدلت تسمية القطاع بـ «لواء». وتمركزت الميليشيات العميلة في لواءين أساسيّين هما:

١ ــ اللواء الغربي: وقد امتدّ مسرح عملياته من منطقتي البيّاضة والناقورة على ساحل المتوسط غرباً حتى مرتفعات القرية والعويضة في المنطقة الفاصلة بين كفركلا وتلّ النحاس وهي الحدود الفاصلة بين منطقتي اللواءين الغربي والشرقي. ويتألف هذا اللواء من ثلاثة أفواج: (١) فوج السبعين، (٢) فوج الثمانين، (٣) فوج الواحد والثمانين.

٢ ــ اللواء الشرقي: ويمتدّ مسرح عملياته من تلّ النحاس مروراً بمنطقتي الريحان والعيشية حتى حاصبيا ومحيطها، واتخذ هذا اللواء من مرجعيون مقرّاً لقيادته، وقد تألّف من ثلاثة أفواج هي: (١) فوج التسعين، (٢) الفوج العاشر، (٣) فوج الثلاثين.

«جهاز ٥٠٤»

لكن أخطر المهام التي قام بها ضُبّاط وعناصر الميليشيات العميلة في «جيش لبنان الجنوبي» هي تلك التي نفذّوها عبر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وتحديداً «جهاز ٥٠٤» التابع لجهاز «الشاباك». وفي هذا الصدد يقول رونين برغمان إنه في عام ١٩٨٩، وفي ظلّ الوضع الصعب لشعبة الإستخبارات العسكرية، تقرّر زيادة مشاركة «الشاباك» في لبنان، وأُدخل إلى الشاباك «جهاز الأمن»[٧] وهو الجهاز الإستخباراتي التابع لـ «جيش لبنان الجنوبي» والذي كان دائماً تحت مسؤولية الجيش الإسرائيلي»[٨]. ومع أن الإسرائيليين لم يثقوا بـ «العملاء اللبنانيين داخل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية»[٩]، إلاّ أن هؤلاء العملاء قدّموا الكثير من الخدمات القذرة، بحسب

(٥) هآرتس، ١٩٨٥/٦/٩.

(٦) أوري لوبراني، الإذاعة الإسرائيلية، ١٩٨٦/٥/٦.

(٧) هآرتس، ٩٩/٥/١٤.

(٨) المصدر السابق.

(٩) يديعوت أحرونوت، ١٦/ ١٩٩٧/٣.

المحقّقين الإسرائيليين. وقد خدم أكثرهم في «جهاز ٥٠٤» الذي انتقى عناصره من أسوأ العاملين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في جنوب لبنان[١٠]، وخصوصاً أن بعضهم شارك في مجازر صبرا وشاتيلا، واختُبِر آخرون قبل أن ينضمّوا لهذا الجهاز بعمليات قتل فردية وجماعية طاولت العشرات من المواطنين الأبرياء في الجنوب وبعض المناطق اللبنانية الأخرى.

وقد برز اسم «جهاز ٥٠٤» لأوّل مرّة عام ١٩٨٦ بعد اتساع عمليات المقاومة ونجاحها في اغتيال العديد من المسؤولين في صفوف العملاء. واستعان جهاز الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية التابع للقيادة الشمالية بخبرة «الشاباك» الذي كان يُمارس نشاطاته الأمنية عبر «جهاز ٥٠٤» من خلال رموز لحدية «مشهود لها بالإجرام» (أمثال حسين عبد النبي وعقل هاشم). واكتسب «جهاز ٥٠٤» شهرته الواسعة إبّان تنفيذه لعمليات القتل والتصفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة[١١]. وفي عام ١٩٨٧ أعاد «الشاباك» النظر في الكثير من مهامه الأمنية بالتعاون مع «الموساد» وجهاز الإستخبارات العسكرية (أمان) وانصرفت هذه الأجهزة إلى البحث عن عناصر جديدة تملك مؤهّلات تمكّنها من القيام بكلّ «الخدمات القذرة» التي يُفترض أن تظهر الأيادي الإسرائيلية نظيفة فيها. فكانت الدورات التدريبية لجنود «الجنوبي» وضُبّاطه التي تُقام عادة في المستعمرات الإسرائيلية، فرصة لاختيار العناصر القادرة على الانخراط في أعمال الإستخبارات هذه. وفي صيف عام ١٩٩١ أشرف «الشاباك» على تدريب حوالى ٤٠ عنصراً من «الجنوبي» التحق معظمهم بقسم العمليات الخاصة الذي يتفرّع منه «جهاز ٥٠٤» الذي كُلّف بتعقّب عناصر المقاومة ضد إسرائيل خارج المنطقة المحتلّة.

وكان «الشاباك» قد أجرى تعديلات على «جهاز ٥٠٤» عام ١٩٨٩ بعد استكمال بنيته التنفيذية من ضُبّاط وجنود «الجنوبي» وتسلُّم ضُبّاط من «الشاباك» برتبة رائد قياداته الميدانية. وقد توزّع هؤلاء على كافة القطاعات العسكرية والأمنية في المنطقة المحتلّة والمحاذية للمناطق الجنوبية المحرّرة. وفي عام ١٩٩٠ أصبح عقل هاشم نائب أنطوان لحد وقائد القطاع الغربي أحد أبرز رموز «٥٠٤» في المنطقة المحتلّة. وقد أنشأ هاشم مجموعة من الشبكات لهذا الجهاز خارج المنطقة المحتلّة. وأدّى تسلّم الجنرال إسحق مردخاي قيادة المنطقة الشمالية إلى تقوية جهاز «الشاباك» والأجهزة التابعة له. وكان مردخاي قد عمل في هذا الجهاز في فلسطين المحتلّة وقتل بيده ثلاثة فلسطينيين عام ١٩٨٥ على طريق (٣٠٠). كذلك أشرف مردخاي عام ١٩٩١ على قتل أكثر من ٢٠ مواطناً لبنانياً جنوبياً في قُرى مجدل زون وحدّاثا وزبقين وفرون، بواسطة عملاء الـ «٥٠٤».

(١٠) هآرتس، ١٩٩٨/١١/٣.

(١١) قام هذا الجهاز بقتل العشرات من اللبنانيين وشارك في سلسلة تفجيرات طاولت مؤسسات ثقافية وتربوية في بيروت أبرزها انفجار مبنى كوليج هول في الجامعة الأميركية في بيروت.

مخدّرات، تهريب، قتل

واعتمد الشاباك في تجنيد عملاء للجهاز «٥٠٤» أساليب لا يخرج معظمها عن الوسائل المعروفة وأهمّها الإغراء المالي والتوريط المباشر في حوادث أمنية مدروسة، لكن الأسلوب الأكثر نجاعة في الإيقاع بالعملاء و«اصطيادهم» هو إغراقهم بالمخدّرات والجنس والقمار التي انتشرت نواديها في مناطق مرجعيون والناقورة، إضافة إلى عمليات التهريب وتزوير العملات وتسهيل البغاء. وقد أتاح التعامل مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية قيام «فئة مميّزة» من العملاء الذين احتكروا فيما بعد تجارة المواد الغذائية والغاز والدخان. وقد تأكّدت مراراً المساهمة المباشرة لضبّاط «الشاباك» و«الموساد» وشرطة مكافحة المخدّرات الإسرائيلية في إدارة عمليات القمار والتهريب والبغاء في المنطقة المحتلّة[١٢]. وذكر تقرير ورد عام ١٩٩١ من منطقة مرجعيون ــ القليعة أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية «جنّدت المئات من شبّان هذه المنطقة بعد أن حوّلتهم إلى مُجرمين مُحترفيْن في القتل والإرهاب وإدارة أعمال القمار والدعارة». وسرعان ما أثّر ذلك على الحياة الاجتماعية العامة وخصوصاً العلاقات العائلية والحياتية اليومية. ونجح الإسرائيليون في خلق «مجموعات من الشباب اللبناني منفصلة تماماً عن مُحيطها». ولمزيد من توريط هؤلاء الشباب في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، نظمت قيادة المنطقة الشمالية سلسلة من الرحلات الجماعية إلى الداخل الإسرائيلي وبالأخص إلى مناطق اللهو والعبث التي يُشرف عليها عادة مُخبرون وضبّاط سابقون في المخابرات العسكرية والموساد. وخلال ربع قرن من الزمان لعبت كلّ من «الإدارة المدنية» و«وحدة الارتباط الإسرائيلي» أدواراً مكملة للأجهزة الأمنية الإسرائيلية من خلال توسيع أفق التطبيع الثقافي والسياسي والاقتصادي بين الشبّان «العاطلين عن العمل» وهذه الأجهزة. وكان إفساح المجال للعمل في المصانع والمستعمرات الإسرائيلية «معبراً أساسياً» لتجنيد الشبّان والفتيات في المنطقة المحتلّة[١٣]. وقد ارتفع عدد العمّال اللبنانيين في الكيان الإسرائيلي تدريجاً، ففي آب ١٩٧٦ اجتازت مجموعة مؤلّفة من ١٥ عاملاً معبر «بيرانيت» للعمل في أحد المصانع الإسرائيلية في الجليل، وفي بداية ١٩٧٧ ارتفع العدد إلى ١٥٠ عاملاً، فإلى ٥٠٠ عامل عام ١٩٨٠، و٩٠٠ عامل عام ١٩٨١، و١٢٠٠ عامل عام ١٩٨٥، وصولاً إلى أكثر من ٦ آلاف عامل عام ٢٠٠. وكان لا يُسمح بالعمل في إسرائيل إلاّ للمواطن اللبناني الذي ينضوي أحد أفراد عائلته في «الجيش الجنوبي» أو في أحد فروع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. وكانت الغاية من وراء ذلك إغراء السكان المحلّيين للانضمام إلى هذا الجيش. ولتعميم أهمية الخطوة، أفرزت «الإدارة المدنية» عشرات المرشدات الاجتماعيات اللواتي توزّعن في القُرى لإقناع الزوجات بدفع أزواجهنّ إلى الانخراط في «الجنوبي»، وليتفرغن من ثمّ للعمل في المصانع الإسرائيلية.

ويذكر في هذا السياق أنه بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ عقد إختصاصيّون اجتماعيون ندوة في التلفزيون الإسرائيلي بحثوا فيها تأثير العلاقات الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية على «المجتمع الجنوبي». وقد تبيّن من خلال هذه الندوة «أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية التي تُشرف على عمليات التطبيع السياسي والتجنيد الأمني بواسطة عملاء محلّيين من «الجيش الجنوبي» تقوم بجريمة منظمة ضدّ السكان المدنيين العُزّل».

(١٢) كشفت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وشرطة مكافحة المخدارات التابعة للأمن الداخلي الإسرائيلي لاحقاً عن تورط العشرات من ضُبّاط الجيش الإسرائيلي والميليشيات اللحدية في عمليات تهريب منظمة للمخدرات إلى الداخل الإسرائيلي وقد تمّ اعتقال بعضهم وبينهم من كان برُتب عُليا.

(١٣) أنشأت الإدارة المحلية عام ١٩٨٦ فرع العمل والتوظيف، والهدف المعلن منه إيجاد فرص عمل للشبان في المنطقة المحتلّة، لكن حقيقة الأمر أن هذا الفرع كان تابعاً للمخابرات العسكرية الإسرائيلية يتمّ من خلاله تجنيد هؤلاء الشبان.

القسم الثاني

الخطة الوطنية المضادة وانهيار العملاء

إن أهمّ أسباب انهيار ميليشيا العملاء يَكمُن في كونهم مجموعة من المرتزقة الذين خانوا وطنهم وشعبهم ووقفوا إلى جانب المحتلّ الإسرائيلي مما جعلهم أكياس رمل ومتاريس بشرية لحماية الضُبّاط والجنود الإسرائيلية. ومنعاً لهذا الانهيار جهدت الدولة الصهيونية لبقاء هذه الأكياس والمتاريس، فيما عملت المقاومة والدولة اللبنانية على إحداث انهيار سريع لهؤلاء العملاء الذين بدأوا «يتساقطون كأوراق الخريف أمام ضربات المقاومة». وحين قرّرت إسرائيل الانسحاب من الجنوب حاولت الاستفادة إلى أقصى حدّ من جموع العملاء في مواقعهم.

وكانت التقارير التي صدرت من تل أبيب وباريس وواشنطن والأمم المتحدة قد أشارت إلى جملة من الأهداف تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال انسحابها من الجنوب وهذه الأهداف تتلخّص بما يلي:

- انسحاب إسرائيلي مدروس ومن جانب واحد في مدّة أقصاها أول تموز أو أواسط حزيران من العام ٢٠٠٠

- تعهّدات دولية لإسرائيل بالضغط على بيروت ودمشق لكي يكون الانسحاب هادئاً بعد لجم المقاومة اللبنانية عن ملاحقة الجنود الإسرائيليين أثناء انسحابهم.

- الإبقاء على قوات «جيش لبنان الجنوبي» بعد دعمها وإمدادها بالأسلحة والذخيرة اللازمة، وذلك للمساومة بورقة هذا «الجيش» مع لبنان وطرحها مقابل «حلّ حزب الله، والمنظّمات اللبنانية المسلّحة».

- في أقصى الاحتمالات كان على «الجنوبي» أن يبقى حوالي ثلاثة أسابيع بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل. وذلك لأسباب ذات علاقة مباشرة «بالمصلحة الإسرائيلية العليا أمنياً ودبلوماسياً».

وقالت التقارير أيضاً إن أجهزة المخابرات العسكرية الإسرائيلية «الموساد» و «آمان» و «الشاباك» أكّدت أنه من غير المتوقّع أن ينهار عملاء لحد أمام حزب اللّه، وأن هذا «الجيش» ربّما يخلق معادلة جديدة في الحزام الأمني، تتلخّص بما يلي:

- بقاء وحدات «الجنوبي» في عدد من قُرى القطاعين الأوسط والشرقي وتحديداً في محاور رميش – عين إبل – دبل في القطاع الأوساط وفي محاور القليعة – مرجعيون في القطاع الشرقي.

- إيجاد مناخات سياسية وطائفية في لبنان من جزاء هذا البقاء لتشكّل دوائر استقطاب محلّية ودولية دفاعاً عن ضُبّاط وجنود «الجنوبي».

- تدخّل هيئات دولية وروحية لحلّ «المشكلة الإنسانية للجيش الجنوبي» والآلاف من العائلات في منطقة الحزام الأمني.

أما على الصعيد الميداني فإن إسرائيل أبقت حوالي مئة دبابة وملاّلة وسيارة عسكرية بتصرّف قوّات لحد إضافة إلى حوالي ٤٠ مدفعاً ثقيلاً من عيارات مختلفة (١٥٥ ملم و١٣٠ ملم و١٢٢ ملم) وكانت أقوى مواقع هذه المدفعية في منطقة الزفّاتة، شرق مدينة النبطية.

وكانت القيادة الشمالية الإسرائيلية تعتقد أن هذه القوة كافية لدعم أي انسحاب إسرائيلي مفاجئ من القطاعين الأوسط والشرقي بما يكفل حماية القوات الإسرائيلية إبّان انسحابها براً.

غير أن ما كانت تُخطّط له الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لم يكن خافياً على المسؤولين اللبنانيين في الدولة والمقاومة. ولإحباط هذه المخططات جرى بين الحكومة اللبنانية وقيادتي حزب اللّه وحركة أمل تنسيق لعب فيه رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر اللّه دوراً بارزاً، وتمّ التأكيد على الآتي:

- الإصرار اللبناني على تفكيك الميليشيلت العميلة. وعدم القبول بأي من الضغوطات الإسرائيلية والدولية لتمرير معادلة «جيش لحد» في مقابل المقاومة الوطنية.

- إحباط أي محاولة إسرائيلية لاختراق الصف الداخلي اللبناني.

- إبلاغ الأمم المتحدة أن لبنان لن يوافق على أي دور للقوات الدولية العاملة في الجنوب لا يتطابق ومهمّتها الأصلية ولاسيّما التأكد من إنسحاب القوات الإسرائيلية، ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة.

- رفض أي تعديل للقرار ٤٢٦ المتعلّق بآلية تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب إسرائيلي إلى الحدود المُعترف بها دولياً.

• إبلاغ لبنان كلّ العواصم المعنية بتنفيذ القرار ٤٢٥ ولا سيّما منها باريس وواشنطن بأن على هذه العواصم حماية لبنان ودعم مواقفه وليس الرضوخ للمطالب الإسرائيلية المشبوهة.

• تأكيد لبنان أن مسألة العملاء هي قضية داخلية ولن يسمح لأيّ من الأطراف والقوى فرض أي حلول على لبنان بهذا الصدد.

إلى ذلك كانت قيادة المقاومة تحضّر بالتنسيق مع الدولة اللبنانية، لخطة مضادّة في مواجهة المخطط الإسرائيلي. واعتمدت هذه الخطة على ما يلي:

• متابعة ضرب القوات الإسرائيلية ومُحاصرتها بشكل يثير الإرباك لدى القيادة العسكرية الإسرائيلية، ويزيد من ضغطها على رئيس الوزراء إيهود باراك وحكومته لعدم المضي قُدماً في المراهنات الخاطئة في لبنان.

• ضرب ميليشيا العملاء بشكل يُنهك قواها ومعنوياتها ويُحدث شرخاً بين جنودها وضُبّاطها وبين الإسرائيليين.

• استخدام أسلوب: أهجم وأحتلُ ثم أهجمُ وحرر. وهذا ما حصل في مواقع مثل عرمتى والبيّاضة وصولاً إلى تحرير ستّ قُرى دفعة واحدة في القطاع الشرقي وهي (الطيبة، حولا، القنطرة، عدشيت، دير سريان، القصير). وكانت المفاجأة في إدخال معادلة جديدة لدى قيادة المقاومة تمثّلت في إشراك الحشود الجماهيرية في تحرير هذه القُرى وبأقلّ خسائر ممكنة، مع إصرار وتصميم على ضرورة تحمّل أي من التضحيات التي قد تتطلبها هذه المعادلة والمضي بها حتى تحرير آخر قرية وبلدة. وهذا ما حصل بالفعل، فرغم استشهاد عدد من المواطنين وإصابة حوالي ستين آخرين برصاص القوات الإسرائيلية واللحدية، إلاّ أن ذلك لم يثنِ العزم الجماهيري الذي ازداد قوة بعدما تأكدت أهمية هذا السلاح. وهذه المرة الأولى التي يستعين فيها مقاتلو المقاومة بالحشد الجماهيري العفوي بطريقة ناجحة لعبت دوراً أساسياً في حسم المعركة وتحدي خيارات ضُبّاط وجنود لحد، الذين وجدوا أنفسهم أمام معادلات لم يعتادوا عليها، ما اضطرهم للاستسلام أو الانسحاب إلى قُرى ومواقع أخرى.

وقد اعترف الإسرائيليون لاحقاً أن المقاومة استخدمت تكتيكاً ناجحاً عجّل بالانسحاب المذلّ للجيش الإسرائيلي وانهيار قوات لحد. وفي أقل من ثلاثة أيام، وقبل انتهاء الموعد الذي حدّده باراك لإنجاز الانسحاب في نهاية شهر أيار من العام ٢٠٠٠، انهارت الدفاعات الإسرائيلية كافة وكذلك دفاعات العملاء وتحرّر الجنوب من

الناقورة حتى حاصبيا، ما دفع القوات الإسرائيلية إلى ترك العشرات من الآليات المختلفة في ساحة المعركة رغم القصف الجوي التدميري الذي استهدف تجمّعات هذه الآليات ونقاط المدفعية ومخازن الأسلحة.

وكانت النتيجة انهيار مُهين للعملاء واندحار مُذلّ للإسرائيليين. وهذا الانهيار طغى على كل ما عداه في الأيام الماضية على الساحتين اللبنانية والإسرائيلية وانتهى إلى فرار حوالي أربعة آلاف عميل من ضُبّاط وجنود لحد مع عائلاتهم إلى المستعمرات الإسرائيلية الشمالية، واستسلام حوالي ١٥٠٠ آخرين إلى المقاومة والأجهزة اللبنانية الرسمية. وقد لفتت الأنظار المعاملة السيّئة من قِبل القوات الإسرائيلية للفارّين اللحديين، الذين لجأوا إلى استخدام القوة للدخول إلى المستعمرات، ما أسفر عن سقوط ثلاثة قتلى بينهم امرأة بعد اشتباك مع الإسرائيليين أمام «بوابة فاطمة» قرب مستعمرة المطلّة.

وفي مقابل الانهيار المذلّ لقوات لحد، استطاعت المقاومة نزع فتيل كلّ فتنة كان الإسرائيليون يراهنون عليها في قُرى الشريط الحدودي التي كان الدخول إليها سلمياً ولم يُسجّل فيها أي حادث أمني يُذكر. وشكّل ذلك عامل اطمئنان لأهالي هذه القُرى خصوصاً بعد الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية العماد إميل لحود إلى المناطق المحرّرة. وكذلك زيارة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، إضافة إلى الزيارات التي قام بها مسؤولون في المقاومة.

قُصارى القول إن النجاح الذي حققه اللبنانيون كان نتيجة تضافر الإرادات الوطنية وبالتحديد بين الجيش والمقاومة والشعب، مقابل جبهة مفكّكة من العملاء وقوات الاحتلال التي كانت تُدرك أنها منهزمة لا محالة.

مقدّمات الانهيار الشامل

قبل انهيار العملاء بأكثر من سنة قدّمت إسرائيل العديد من المعالجات الميدانية والأمنية لحفظ «ماء وجه» العملاء وكبار ضُبّاط المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

فحين تسلّم موشي أرنيز منصب وزير الدفاع في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٩ دشّن أولى مهامّه بزيارة إلى الحدود اللبنانية ليُعلن من هناك رفضَه فكرة الإنسحاب من طرف واحد من المنطقة الجنوبية المحتلّة باعتبارها «مغامرة تنطوي على خطر كبير» وأرفق ذلك بلقاء «رفع معنويات» مع العميل أنطوان لحد لتأكيد الدعم الإسرائيلي له و«التعهّد بالسهر على أمن رجاله». وقال أرنيز الذي رافقه رئيس الأركان شاؤول موفاز: «لن نترك الجنرال لحد وحيداً»، وأضاف إنه «يكن تقديراً

شخصياً للحد». وبعد حوالي شهر التقى أرنيز في تل أبيب مع موفاز ومنسق الأنشطة الإسرائيلية في جنوب لبنان «أوري لوبراني» وقائد وحدة الارتباط أيرز غيرشتاين (قتلته المقاومة لاحقاً) وقادة القطاعات المختلفة في القيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي. وتطرّق اللقاء إلى كيفية «إيقاف الانهيارات المختلفة في بِنية وهيكلية الجيش الجنوبي والأساليب الناجعة لضخّ دم جديد له».

وقدّم موفاز مشروعاً سبق أن أعدّه لوزارة الدفاع بتطوير عمل سَرِيّة من ١٢٠ عنصراً وضابطاً من عُملاء لحد خضعوا لتدريبات قاسية ومُعقّدة على عمليات الإنزال والتسلّل والاقتحام والتخريب في أحد مواقع فرقة «إيغوز» الأكثر تدريباً وخطورة في الجيش الإسرائيلي. وكان من المحتمل تسليم هذه السرية ٤ مروحيّات وأسلحة وأجهزة متطوّرة تتلاءم وطبيعة تخصصها في المهمات غير العادية.

ودعم غيرشتاين موقف موفاز حين اقترح إعطاء هذه السرية مهام خارج المنطقة المحتلّة لإعادة «الثقة إلى دور الجنوبي» عسكرياً وأمنياً مما يمنع الانهيارات داخل صفوفه. وكان موفاز قد حدّد موعداً لعمل «السرية اللحدية» مع انتهاء سلسلة من التدريبات الخاصة لفرقة «إيغوز الإسرائيلية». لكن، ولأسباب لم تزل مجهولة، رفض بنيامين نتنياهو إعطاء هذه السرية مهام هي بالأصل من اختصاص الوحدات الإسرائيلية الخاصة كفرقة «إيغوز» و «شيطيت»، علماً أن المقاومة أبادت هاتين الفرقتين لاحقاً في عدد من العمليات كان آخرها «مواجهة أنصارية»، وكذلك رفض أرنيز فكرة تسليم «الجنوبي» أيّاً من الطائرات المروحية لأنه «لا يثق إلى هذه الدرجة بجماعة لحد»[١٤] رغم مواقفه الداعمة لتحسين دورهم قتالياً وعسكرياً. وكان أرنيز، وهو صاحب الخيارات المتعدّدة والمعقّدة في التعامل مع الوضع في المنطقة الجنوبية المحتلّة، يعتقد بأن أياً من الحكومات الإسرائيلية القادمة «لن تجرؤ على ترك خلفائها في المنطقة الحدودية». وكان يُفضّل قيام «حكومة حرّة» في هذه المنطقة بحيث يتكرّس انفصالها عن لبنان. وعلى الجانب الآخر من مراهنات أرنيز وموفاز، كانت الانطباعات غير ذلك، فقد ذكرت صحيفة «هآرتس» «أن أرنيز يحاول «إحياء العظام وهي رميم»[١٥]، فيما ارتفعت أصوات في الكنيست تُطالب بسحب «أنبوب الأوكسجين عن عملائنا في المنطقة الأمنية»، فهم ميتون لا محالة»[١٦].

لكن أوري لوبراني كان الأكثر إدراكاً لسير التطورات في المنطقة المحتلّة وعلى معرفة مُسهبة بوضع العملاء اللحديين، ورغم أنه لم يشأ الذهاب بعيداً في التشاؤم إلاّ أنه أضطرّ للقول «لم تعد تنفع الجرعات المعنوية فإنهم سائرون نحو الانهيار

(١٤) نقلت الإذاعة الإسرائيلية بتاريخ ٣/١٥/ ١٩٩٩، أن العديد من ضبّاط الأركان يعارضون تسليم ميليشيا لحد أسلحة متطورة وحساسة خوفاً من استيلاء المقاومة عليها.

(١٥) هارتس، ١٩٩٩/٣/٨.

(١٦) الإذاعة الإسرائيلية، ١٠/ ١٩٩٩/٣.

لا ريب»[١٧]. أما وزير الدفاع السابق إسحق مردخاي الذي كان الأكثر جرأة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في المطالبة بالانسحاب من الجنوب فقد علّق على محاولات أرنيز بالقول «إنهم يبحثون عن حلول أشبه بإبرة في مكبّ نفايات» وأضاف «لا أعتقد أن إسرائيل ستكون معنيّة كثيراً بشأن جماعات لحد». أما جدعون عزرا عضو الكنيست فكان له رأي آخر في «أنطوان لحد وعملائه» حيث قال «لا أدري منذ متى تحوّل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى حامي لتجارة لحد وللمهزبين في قيادته»[١٨]. وسبق لصحيفة «هآرتس» أن اتّهمت، في بداية عام ١٩٩٩، لحد بالاستفادة في شكل كبير من الاحتلال الإسرائيلي نتيجة عمولات غير شرعية وعمليات تهريب وأنواع مختلفة من الأتاوات[١٩]. ولكن مع تسلّم إيهود باراك رئاسة الحكومة الإسرائيلية بدأت تداعيات الانهيارات الفعلية للعملاء في الجنوب. وكان هؤلاء العملاء في سباق مع الزمن خصوصاً وأن بداية العام ٢٠٠٠ بيّنت بوضوح أن المقاومة مُصمّمة على دحر الاحتلال الإسرائيلي وأنها «لن ترحم العملاء الذين سيقاتلون للنهاية مع الاحتلال»[٢٠]. وقد سعت المقاومة والدولة اللبنانية إلى إتاحة الفرص أمام العملاء بحثّهم على تسليم أنفسهم والفرار من مواقعهم.

هجرة منظّمة

ويبدو أن غالبية مَن تبقّى من رموز وقيادات العملاء حتى ذلك التاريخ قرّروا السير في اتجاه آخر وهو البحث عن بديل خارج لبنان أو داخل الكيان الإسرائيلي. وكان أنطوان لحد قد نأى بنفسه بعيداً عن هموم جماعاته حين قرّر الاستقالة والانتقال إلى فرنسا حيث عائلته. وكانت المعلومات الواردة من باريس قد كشفت أن ضُبّاطاً وقياديين من الميليشيات العميلة قد وصلوا إلى فرنسا في شهر تموز عام ١٩٩٩، وذكرت أن العناصر القيادية في الميليشيات تشهد موسم «هجرة منظّمة» وهذه الهجرة تتمّ بالتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تُسهّل وصول العملاء إلى فرنسا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة وبعض دول أميركا اللاتينية. وصرّح هؤلاء بأن أسباب هذه الهجرة تعود إلى الخسائر الفادحة التي لحقت ميليشيا «الجنوبي» من قِبل المقاومة، إضافة إلى تلقّي قيادة العميل لحد معلومات إسرائيلية رسمية نقلها موفدون لرئيس الوزراء الإسرائيلي ومفادها أن باراك اتخذ قراراً بحلّ «الجيش الجنوبي». وبعدها «كرّت سُبحة» الهجرة المنظّمة أو «الفرار المنظّم» للعملاء. ففي ٩/١٧/ ١٩٩٩ عقد باراك أول اجتماع له، منذ تسلّمه مهامه قبل شهرين، مع مستشاريه لمعالجة حالات الاستقالة الجماعية والإجازات المفتوحة لضُبّاط وجنود «الجنوبي». وتبيّن أن العديد من رموز العملاء بادروا إلى مطالبة لحد بتأمين مساكن لهم في

(١٧) يديعوت أحرونوت، ١١/ ١٩٩٩/٢.

(١٨) يديعوت أحرونوت، ١٥/ ١٩٩٩/٢.

(١٩) هارتس، ١٩٩٩/٣/٢٠.

(٢٠) سلسلة بيانات وتحذيرات للعملاء.

فلسطين المحتلّة أو في قُرى حدودية لن يشملها الانسحاب الإسرائيلي في المرحلة الأولى «كي لا يكونوا عرضة للإنتقام إذا نفذ باراك وعوده بالانسحاب من لبنان»[٢١].

وفي ١٩٩٩/١٢/٢٢ قام رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز بجولة تفقدية في «منطقة الحزام الأمني» والتقى أنطوان لحد وأركان قيادته ووضعهم في أجواء آخر تطوّرات الوضع على مسار المفاوضات، واحتمال أن تبدأ إسرائيل بسحب جيشها في لبنان قبل مطلع شهر شباط ٢٠٠٠، وقال إن إسرائيل ستدافع عن مصالح عناصر «الميليشيات الحدودية» الراغبين في البقاء في قُراهم، كما أنها مُلتزمة بمصير الذين يَودّون الاستقرار في الدولة العبرية أو الهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والدانمارك بعد موافقة هذه الدول الأربع على منحهم حق الإقامة بموجب اتفاق مسبق عُقد بين الحكومة الإسرائيلية وحكومات هذه الدول.

وفي اليوم التالي أفادت معلومات أن أكثر من ١٧٠ عسكرياً في الميليشيات العميلة قرروا العيش في إسرائيل والعمل في صفوف «فرقة المستعربين»[٢٢] الناشطة في المناطق الشمالية للدولة العبرية حيث تقطن نسبة كبيرة من الفلسطينيين المعروفين باسم «عرب ١٩٤٨». وأطلع موفاز أنطوان لحد على الخطّة الإسكانية التي وضعتها هيئة التخطيط في الجيش الإسرائيلي والمخصصة لعائلات جنود وضُبّاط «جيش لبنان الجنوبي» والمقرر أن تنفّذ في إطار الإنشاءات العسكرية الجديدة التي ستُقيمها إسرائيل بعد انسحابها من لبنان.

وكشفت المعلومات أيضاً النقاب عن أن قائد «جيش لبنان الجنوبي» أنطوان لحد أبلغ الجانب الإسرائيلي عزمَه على الاستقالة من منصبه والالتحاق بعائلته التي تُقيم في فرنسا. في حين أكدت أوساط أميركية في واشنطن أن مصير «جيش لبنان الجنوبي» سوف يتقرر في المراحل الأولى من المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية[٢٣]. ونقل دبلوماسي خليجي في العاصمة الأميركية عن تلك الأوساط أن باراك أبلغ إلى أركان الإدارة الأميركية وفي مقدّمهم الرئيس بيل كلينتون أن مستقبل «الجيش الجنوبي» هو «مسألة تتعلّق بشرف وكرامة إسرائيل»[٢٤].

في هذه الأثناء طالب قائد المنطقة الشمالية الجنرال غابي إشكنازي قيادة لحد بوقف هجرة عناصرها والبقاء في أماكنهم حتى تحديد مصيرهم. وأكدت الإذاعة الإسرائيلية هذه المعلومات في ١٩٩٩/١٢/٢٧ وأشارت إلى أن جهاز الأمن الإسرائيلي «اقترح ضمان بقاء عناصر الجيش الجنوبي (حوالي ٢٥٠٠ عنصر) في منازلهم في إطار اتفاقات سلام مُرتقبة». وكشفت عن محادثات إسرائيلية ـ أميركية تجري مع

(٢١) مذكرة رفعتها عناصر عميلة (وكالات).

(٢٢) هارتس، ١٩٩٩/١٢/٢٣.

(٢٣) وكالات الأنباء، ١٢/٢٥/ ١٩٩٩.

(٢٤) المحرر نيوز، ١٢/٢٥/ ١٩٩٩.

حكومات أوروبية لحملها على تأمين مبلغ ١٢٥ مليون دولار ستدفعها تل أبيب «كتعويضات خدمة» إلى ٢٥٠٠ ضابط وجندي في «الجيش الجنوبي»[٢٥] أي بمعدل ٥٠ ألف دولار للعنصر الواحد لتأمين مستقبله ومستقبل عائلته على المدى المنظور، وأن دولاً مثل فرنسا وألمانيا والبلدان الاسكندنافية، وحتى اليابان من خارج الكتلة الأوروبية، أعربت عن استعدادها لدراسة هذه الاقتراحات بصورة إيجابية.

البحث في مصير العملاء

وقد تعهّد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي «أفرائيم سنيه» صراحة بتأمين الحماية لعناصر «الجنوبي» في حال حصول انسحاب إسرائيلي من لبنان، وذكّر بأن «إخواننا في جيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي يقاتلون منذ ٢٣ سنة جنباً إلى جنب». أما أنطوان لحد الذي كان يقول «إنه بات على الحكومة اللبنانية أن تواجه التحدي وتثبت قدرتها على أن تعيد المنطقة الأمنية ومعها «جيش لبنان الجنوبي» إلى الدولة اللبنانية»[٢٦]، فقد كشف أن مصير الميليشيات الحدودية بات مطروحاً على «بساط البحث» بين الميليشيات وإسرائيل. وسبق ذلك خطوات عملية داخل المنطقة المحتلّة لإيجاد «الحلول» لعناصر هذه الميليشيات رغم التطمينات الإسرائيلية حول ضمان وضعهم بعد الانسحاب. وأُشير في هذا السياق إلى عملية ترتيب مزدوجة لمصير الميليشيات عبر إسرائيل، ومن خلال الميليشيات نفسها. وذلك في ضوء الزيارات التي قام بها عدد من قادتها إلى الخارج لترتيب أوضاعهم وكان آخرها زيارة أنطوان لحد إلى باريس من جهة، وإعلان الصحافة الإسرائيلية عن احتمال إقامة «تجمّع لبقايا الميليشيات»[٢٧] شمال فلسطين المحتلّة. وأفيد أيضاً عن سلسلة من الإجراءات لترحيل المئات من عناصر هذه الميليشيات على الشكل التالي:

أولاً ـ مغادرة العشرات من العناصر اللحدية المناطق المحتلّة إلى دول أوروبا الغربية وأستراليا وكندا وخصوصاً الذين أنهوا عملهم في الميليشيات.

ثانياً ـ تجميع جوازات سفر معظم العناصر العاملة حالياً في الميليشيات من جانب قيادتهم والجيش الإسرائيلي لتأمين «تأشيرات هجرة» لهم إلى دول أوروبية وأميركية. كما أُفيد أن قيادة الميليشيات تترك لعناصرها اختيار الدولة التي يريدون الهجرة إليها، على أن تؤمّن تلك القيادة بالتنسيق مع قيادة الاحتلال تأمين التأشيرات لهؤلاء.

ثالثاً ـ تحرّك عدد من الشركات السياحية الوهمية إلى المناطق المحتلّة والمرتبطة بإسرائيل لتأمين تأشيرات الهجرة للميليشيات مقابل بدل مالي. كما أفادت المعلومات

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) نداء الوطن، ٢٠٠٠/١/١٥.

(٢٧) هارتس، ٢٠٠٠/١/٢٧.

من المنطقة المحتلّة أن المئات من العناصر اللحدية باتوا على قناعة أن الهجرة هي الباب الوحيد الذي يَقيهم جزاء ما قاموا به من أعمال شائنة وخيانة وطنية.

في هذا الوقت كُشف عن لقاء لمسؤولين كبار في الاستخبارات الإسرائيلية الخارجية (الموساد) مع مسؤولين أتراك في أنقرة، للبحث في إمكانية توطين مؤقت لحوالي ألف عنصر من «جيش لبنان الجنوبي»، في القطاع التركي من جزيرة قبرص قبالة الشاطيء اللبناني.

وقالت أوساط دبلوماسية عربية أن الرئيس القبرصي التركي رؤوف دنكطاش «قد يوافق» على انتقال الألف مقاتل في «الجيش الجنوبي» إلى المناطق الساحلية الشرقية الممتدّة من فماغوستا الخالية من السكان والواقعة تحت سلطة قوات الطوارئ الدولية حتى مشارف العاصمة نيقوسيا المقسمة إلى شطرين يوناني وتركي بعد حصوله على مساعدات مالية وعسكرية إسرائيلية(٢٨).

واستكمالاً لهذه المعلومات كشفت مجلة لبنانية(٢٩)، أن الحديث عن خيار نقل ألف عنصر من الميليشيات العميلة أحدث إنقساماً داخل هذه الميليشيات، ففي حين أبدى العميل انطوان لحد وكبار ضبّاطه حماسة شديدة لهذا الخيار واعتبروه أفضل من البقاء في المنطقة المحتلّة أو التعرّض لعمليات انتقام أو تسليم أنفسهم للدولة اللبنانية لمحاكمتهم، أو حتى الإقامة في مساكن خاصة كالإقامة الجبرية، اعتبر عدد من كبار المسؤولين العسكريين أن هذا الخيار مرفوض بالنسلة إليهم. وتضيف المجلة أنه إذا كان لابُد من ذلك، فإن العناصر وصغار الجنود يُفضّلون الإنتقال إلى السويد أو الدانمارك أو كندا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأميركية والحصول على اللجوء والجنسية والإقامة الدائمة.

وكشفت المجلة أن قوات الاحتلال الإسرائيلية، في معرض خطّتها العسكرية للانسحاب من الجنوب اللبناني، وضعت مُلحقاً خاصاً للبحث في مصير الميليشيات العميلة وعرضت ستة خيارات لمستقبلهم:

١ ـ حرية البقاء في المنطقة الحدودية بعد الانسحاب وتسليم أنفسهم للدولة اللبنانية، كما حصل مع الكثير من العملاء في جزين بعد دفع تعويضات مالية لهم تتراوح ما بين ٥ آلاف و ١٥ ألف دولار لكل من العنصر والضابط.

٢ ـ الإقامة في مساكن خاصة على الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين، ومواصلة العمالة والإنضمام إلى الفرق العسكرية تحت قيادة قوات الاحتلال في شمال فلسطين المحتلّة لحماية المستوطنات من التعرض لأي هجوم.

(٢٨) المحرر نيوز، ١٨/٢/ ٢٠٠٠.

(٢٩) البلاد، ٤/٣/ ٢٠٠٠.

٣ ـ الإقامة في فلسطين المحتلّة بعد منحهم بطاقات خاصة تخوّلهم التنقّل بحرية وبخاصة للمسؤولين اللحديين والأمنيين والعسكريين الكبار.

٤ ـ تأمين بطاقات دولية لهم للإنتقال إلى دول أوروبية (السويد، الدانمارك، النروج، هولندا) بعد الحصول على موافقة رسمية من هذه الدول، تمنحهم الإقامات وإجازات العمل وجوازات السفر بموجب هذه البطاقات الدولية وبعد مضي ٥ سنوات على وجودهم فيها.

٥ ـ إجراء الاتصالات اللازمة لتأمين انتقالهم إلى كندا أو أستراليا أو فلوريدا في الولايات المتحدة للإقامة الدائمة هناك.

٦ ـ الإنتقال إلى الجزء التركي في قبرص والتوطين هناك تحت مظلّة الموافقة التركية القبرصية، لا سيّما أن معظم العناصر العميلة تفضل الإنتقال إلى بلد قريب من لبنان. وقبرص هي الخيار المفضل لدى صغار الجنود....

وقد تابعت الصحافة الإسرائيلية الانخراط في مناقشة مصير العملاء ونقلت ما يُخطّط له سرّاً وعلانية في الدولة العبرية بهذا الشأن.

وقالت «معاريف» في عددها الصادر بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٠ أن إسرائيل تدرس إمكانية مواصلة الاحتفاظ بميليشيا العميل لحد حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة المحتلّة. وتابعت أنه بسبب تعهّد إسرائيل العلني وفي الغُرف المغلقة بالحرص على أفراد الميليشيا جرى التوضيح في المداولات الداخلية أن إسرائيل لا يمكنها التخلّي عن التزامها هذا، حتى في حال الانسحاب من طرف واحد من لبنان. ورأت مصادر أمنية إسرائيلية عُليا أن عدم الوفاء بهذا التعهّد «سيشير إلى جميع شركائنا في المنطقة أننا سوف نتخلّى عنهم أيضاً في يوم من الأيام». وبهدف الحيلولة دون ذلك أشارت «معاريف» إلى حلول محتملة أبرزها «المحافظة على ميليشيات لحد كإطار قتالي يحظى بتمويل ومساعدة إسرائيل»، وعُلم أن قادة الميليشيات يؤيدون هذا الخيار لأنهم يريدون استمرار العيش في الجنوب اللبناني.

إنهيار الثقة

وتحدثت صحيفة «هآرتس» عن انهيار الثقة في صفوف العملاء خصوصاً بعد مقتل أحد كبار قادتهم عقل هاشم. ورأى المعلّق عاموس هارئيل أن تصفية هاشم شكّلت نقطة تحوّل إذ يُلاحَظ الآن أن قادة الميليشيا يُبدون خشية تجاه أمنهم الخاص ويقول هؤلاء للإسرائيليين «إنهم (أي المقاومة) إذا كانوا قد وصلوا إلى عقل هاشم الذي كان يتمتع بالحماية، فإنهم سيصلون إلينا أيضاً».

وأما «يديعوت أحرونوت» فقد نقلت في عددها الصادر في ٢٠٠٠/٢/٢٨ عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إن الجهات العسكرية الإسرائيلية شرعت في الحديث عن انقطاع الصلات بينها وبين سكان المنطقة الحدودية. و «أن الأسابيع الأخيرة شهدت تزايد علامات انقطاع العلاقات بين إسرائيل والسكان اللبنانيين في المنطقة المحتلّة».

وفي ٢٠٠٠/٣/٤ كشفت جريدة «النهار» اللبنانية أن قيادة «جيش لبنان الحنوبي» أبلغت قادة الألوية في قطاعات الشريط الحدودي المحتل وجوب تنظيم لوائح بأسماء الضباط الكبار وأفراد أجهزة الأمن وعائلاتهم ممن يرفضون البقاء في الشريط أو يخشون على حياتهم وعائلاتهم بعد الانسحاب الإسرائيلي، وذلك من أجل تقديمها إلى السلطات الفرنسية التي قرّرت استقبالهم لاجئين سياسيين. غير أن قيادة الجنوبي أوضحت لهم ضرورة ألا يتجاوز مجموع الأسماء في هذه القطاعات ١٥٠٠ شخص حداً أقصى.

وفي وقت لاحق أعلن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي «افرايم سنيه» أن إسرائيل تعارض استقبال عناصر الميليشيا على أراضيها بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان[٣٠]، وقال «إن استقبال إسرائيل عناصر الجنوبي وعائلاتهم وتحويلهم إلى لاجئين لا يُشكّل حلاً للذين سيقيمون عندنا كما للذين سيبقون في لبنان». لكن معلومات صحفية كشفت عن خطة[٣١] لاستيعاب المئات من ميليشيات لحد العميلة وأفراد عائلاتهم في إسرائيل بشكل مؤقت، في حالة الانسحاب من لبنان بلا اتفاق.

وذكرت أن حوالي ٢٣٠٠ عنصر (من مجموع ٣٠٠٠) أعربوا عن نيتهم طلب اللجوء السياسي في إسرائيل والعيش فيها مع عائلاتهم (حوالي ١٠ آلاف نسمة). «لكن السلطات الإسرائيلية لا تُبدي استعداداً للتجاوب معهم، وتقول إنها جاهزة لاستيعاب ٧٠٠ عائلة فقط، وحتى هؤلاء بشكل مؤقت، إلى حين يتمّ التوصّل إلى سلام مع لبنان يضمن بموجبه الأمن والأمان لهم، فيعودون إلى بيوتهم وبلداتهم في الجنوب اللبناني».

وكان من المفروض، حسب الخطة، أن تُعقد جلسة خاصة للجنة الإسرائيلية العسكرية ــ البرلمانية التي تبحث في مصير ميليشيات لحد، لكن الجلسة أُجّلت عدة مرّات، بسبب عدم وضوح تفاصيل الخطة. وفي هذه الأثناء، كان يتنامى تحرّك بين سكان المستوطنات، والبلدات الإسرائيلية اليهودية في الشمال، للضغط على الحكومة. حتى تستوعب كل من يرغب من عناصر الميليشيات وأقربائهم

(٣٠) حديث للإذاعة الإسرائيلية، ٢٠٠٠/٣/١١.

(٣١) يديعوت أحرونوت، ١٩/ ٢٠٠٠/٣.

في العيش في إسرائيل. وأقيمت لجنة خاصة لهذا الغرض في بلدة المطلّة، طالبت باستقبال ١٠٠ عائلة لبنانية. وقالت رئيسة اللجنة مريم هود إن «جنود جيش لبنان الجنوبي أعزّاء على قلوبنا. لن ننسى دورهم في حماية أمن إسرائيل. وجاء الوقت لمساعدتهم. فهم الآن في محنة شديدة. يعيشون في ظل الخوف والقلق من أن يحاكمهم «حزب الله» ويصدر أحكاماً بالموت أو بالسجن لفترات طويلة بحقهم. ويشعرون أن إسرائيل لم تعد تقدم لهم الحماية اللازمة. وباتوا عاجزين، لا حول لهم ولا قوة»[٣٢]. كما نُقل عن مسؤولين إسرائيليين أن جميع الجهات المعنيّة بشأن مصير ميليشيا لحد ستجتمع في تل أبيب لبحث الخطط الأساسية المقترحة وهي:

١ ــ نهاريا أو المطلّة. وفق هذه الخطة سيتم تجميع العملاء المنسحبين مع القوات الإسرائيلية في حيّ واحد في نهاريا أو المطلّة. وقالت مصادر مطلعة أن هذه الخطة هي الخطة «الرائدة». وأشارت إلى أن البحث الذي جرى مؤخراً أكّد أن هذا الخيار أفضل من إقامة قرية منفصلة للّحديين أو محاولة دمجهم في قرى عربية قائمة. وقد أبدى رئيس بلدية نهاريا ورؤساء مجلس مستوطنة المطلّة قبولهم بإسكان هؤلاء في أحيائهم.

٢ ــ الكيبوتسات والقُرى. وقد طلب مُمثلو وزارة الدفاع من رؤساء الكيبوتسات في الجليل الأعلى دراسة إمكانية تأجير شقق لأفراد الميليشيا.

٣ ــ شقق من الجمهور. وزّعت في أرجاء الجليل والشمال عشرات الآلاف من المنشورات التي تحوي عرضاً من وزارة الدفاع الإسرائيلية للبحث عن شقق تضم ٤ ــ ٥ غرف. وخلال أيام وصلت الوزارة عروض عن ٨٠٠ شقة جاهزة للتأجير.

إلى ذلك كشف النقاب عن خطة شاملة تعدها الأجهزة الأمنية في هذا الشأن، وجاء فيها أن إسرائيل ستوظف نحو ٢٠٠ مليون شيقل في إسكان عائلات جنود «الجنوبي» في إسرائيل بعدما تبيّن أنه من مجموع ٢٥٠٠ عائلة لجنود يخدمون اليوم في «الجنوبي»، ثمة ٨٠٠ عائلة فقط سيجري استيعابها في إسرائيل، أما العدد الباقي فيفضّل أن يبقى في جنوب لبنان أو الهجرة إلى الولايات المتحدة أو دول أخرى.

وتشمل خطة استيعاب عائلات «الجنوبي» ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى سيجري بناء نوع من قاعدة استيعاب وتصنيف في أحد معسكرات الجيش الإسرائيلي، أو منازل ضيافة في شمال إسرائيل. وفي المرحلة الثانية، سيتم انطلاقاً من نتائج التصنيف نقل العائلات إلى «قواعد اجتماعية»، (منازل ضيافة، فنادق) مدة أشهر

(٣٢) الشرق الأوسط، ٣/٢٠/ ٢٠٠٠.

عدة. وفي المرحلة الثالثة، وعندما يتّضح عملياً أنه لن يتمّ التوصل إلى اتفاق مع لبنان يسمح بإعادة هذه العائلات إلى جنوب لبنان، ستسعى إسرائيل إلى إسكان هذه العائلات، في منازل مستأجرة في المستوطنات الزراعية اليهودية والعربية في شمال إسرائيل. وفي مطلق الأحوال لا تنوي إسرائيل إقامة مستوطنات خاصة بهذه العائلات[٣٣].

(٣٣) النهار، نقلاً عن معاريف، ٢٠٠٠/٤/١٠.

القسم الثالث

مناورات فاشلة و«نهاية عاطلة»

عقد قائد العملاء أنطوان لحد مؤتمراً صحافياً في ٢٠٠٠/٤/٤، بثّته «إذاعة صوت الجنوب» التابعة للميليشيات العميلة، بحضور قائد وحدة الارتباط الإسرائيلي بني غنيز. وزعم لحد أن «سكان المنطقة الحدودية ليسوا مستعدّين لتسليم هذه المنطقة إلى مَن يريد أن يزجّ بهم في السجون بتهمة زور» وأضاف «إن سكان المنطقة الحدودية وجيش لبنان الجنوبي قرّروا أن يبقوا في أرضهم ويَستميتوا في الدفاع عن بيوتهم على غرار ما فعلوه طوال ٢٢ عاماً». واشترط العميل لحد لدخول الدولة اللبنانية إلى المنطقة الحدودية شرطين هما:

«١ ــ أن تُلغى كافة الأحكام الصادرة في حقّ سكان هذه المنطقة حتى لو كانت تقضي بالسجن يوماً واحداً.

٢ ــ أن تحفظ كرامة الناس وحقوقهم وحريتهم فحينذاك نستقبلها بالروحية نفسها...»

ولم ينسَ لحد أن يُعرب عن ثقته برئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك «الذي أكّد مراراً تعهّدات إسرائيل حيال حلفائها في هذه المنطقة». وقال «تجارب الماضي أثبتت أن السيد باراك إن وعد وفى».

أما الجنرال غينز فقد أثنى على كلام لحد وقال «إن إسرائيل لن تتخلّى عن حلفائها في المنطقة الحدودية، وستفي بكل التزاماتها حيالهم، ومَن يريد أن يعرف كيف سيتمّ ذلك فلينتظر الأيام المقبلة».

ومع تزايد الحديث عن تقديم موعد الانسحاب الإسرائيلي، وبعد تصاعد عمليات المقاومة ضد مواقع العملاء وقوات الاحتلال وانقلاب الوضع الميداني لصالحها، عقد العميل انطوان لحد مؤتمراً صحافياً في منطقة مرجعيون في ٢٠٠٠/٥/٩ ضمّنه رسالة إلى الرئيس اللبناني العماد إميل لحود دعا فيها للعفو عن المتعاملين مع قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٥، وقال لحد إن العملاء أمام ثلاثة خيارات:

١ ــ هجرة الآلاف منهم عبر إسرائيل أو البقاء فيها لاجئين وقد تطاول الهجرة قرى بكاملها.

٢ ــ الاستسلام إلى القضاء اللبناني كمتعاملين، مع ما يترتّب على ذلك من انعكاسات شديدة السلبية على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

٣ ــ حمل السلاح والدفاع عن أنفسهم تلافياً للهجرة والذلّ، وتجنّباً لدخول السجون وإلصاق تُهم العار بهم.

وخلص لحد إلى القول «أعتقد أن الحلّ الأنسب والملائم للجميع هو إصدار عفو عام شبيه بالعفو الذي صدر عام ١٩٩١ عن كل الجرائم التي ارتُكبت ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩١».

وفي اليوم التالي أفادت أنباء من المنطقة المحتلّة أن حوالي ١٢٠٠ عميل من عناصر لحد سيسلّمون أنفسهم للدولة اللبنانية. وفي الوقت ذاته أعلنت «مرجعية جنوبية» أن إسرائيل تحاول إيهام سكان المنطقة المحتلّة بأنها أمّنت الحماية اللازمة لهم وأن خروجها سوف يعرّضهم للخطر، مع أن هؤلاء على يقين بأن إسرائيل دولة عدوّة ومحتلّة وفرضت نفسها على الشجر والحجر قبل البشر.. وطلبت المرجعية الجنوبية من العملاء أن يبادروا قبل خروج العدو إلى الالتحاق بالوطن الآن وليتركوا العدو يخرج من دون أن يدعهم في مهبّ الريح[٣٤].

وفي ٢٠٠٠/٥/١١ صرّح باراك أمام وسائل الإعلام بأن الحلّ الأفضل لمشكلة «الجنوبي» يجب أن يكون «مماثلاً للحلّ الذي طُبّق على الميليشيات الأخرى في لبنان» وكانت هذه المرة الأولى التي يتحدّث فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي في صورة واضحة عن «حلّ» ميليشيا الجنوبي. ولم ينفِ باراك ما تناقلته وسائل الإعلام عن إصدار الجيش الإسرائيلي أوامر لميليشيا لحد بتسليم الأسلحة الثقيلة التي بحوزتها خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وامتنع باراك عن تقديم وعود محدّدة لعناصر لحد في إطار ما أسماه «التزام إسرائيل المعنوي حيال حلفائها في الجنوبي».

وتعقيباً على هذه المناورات الإسرائيلية «لفتت مصادر حكومية لبنانية أن طروحات إسرائيل بشأن العميل لحد هي من باب بالونات الاختبار، وأن لحد يحاول أن يخرج أمام عناصره بطلاً، وأنه يتحمّل المسؤولية في حين أن عائلته في باريس ويتأهب للإلتحاق بها عند انسحاب جيش الاحتلال. وختمت المصادر الحكومية أن الحل الوحيد لميليشيا «الجنوبي» هو تسليم نفسها إلى الدولة، كما أن على لحد أن يفتح الباب لأولئك الشباب أن يُسلّموا أنفسهم دفعة واحدة أو على دفعات. ويا حبذا لو يبادر بنفسه حتى يلحقوا به»[٣٥].

وفي محاولة لرفع المعنويات المنهارة للميليشيات العميلة تداركاً لتطوّرات اللحظات الأخيرة التي قد لا تكون على ما يأمل إيهودا باراك، تم تعيين القائد السابق للجبهة

(٣٤) الديار، ٢٠٠٠/٥/١٠.

(٣٥) الديار، ٢٠٠٠/٥/١١.

الشمالية الإسرائيلية الجنرال يوسي بيليد مسؤولاً عن معالجة هذا الملف. وقال بيليد للإذاعة الإسرائيلية في ٢٠٠٠/٥/١١ «إنه إذا ما ظهرت حاجة لقيام إسرائيل بإجراءات لضمان سلامة حلفائها فإنه حسب رأيي، ينبغي لإسرائيل أن تساعد رجال الجنوبي، بالمال والسلاح، وأيضاً بالتدخّل المادي والبشري إذا ما تعرّضوا مستقبلاً لأي اعتداء». ومع أن بيليد يُعتبر أحد المسؤولين الإسرائيليين الذين يحظون بثقة وتقدير اللحديين(٣٦)، إلّا أنّه لم يستطع إيقاف الانهيارات الشاملة في صفوف العملاء التي وصلت إلى حدّها الأقصى حين بدأت عمليات فرار جماعية باتجاه المناطق المحرّرة.

في هذا الوقت، نشرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» تقريراً عن ميليشيا لحد نقلت فيه عن «جين رزق» الذي وصفته بأنه قائد موقع سابق في ميليشيا لحد، دعوته الحكومة الإسرائيلية بأن لا تُقامر بأرواح اللحديين. وقال إنه لا يثق بـ «قائده السابق» اللواء انطوان لحد لأنه غير قادر على الاهتمام بأمره بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. وفي الوقت نفسه قال رزق إنه لا يطمئن للتصريحات المهدّئة التي يُطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي والجنرال احتياط يوسي بيليد الذي عُيّن مؤخراً مسؤولاً عن ملفّ اللحديين.

وطالب جين وزوجته وأطفاله الثلاثة باللجوء السياسي في إسرائيل إلى أن تتضح قضية الجنوب اللبناني. وقال: «إنني لا أصدق اللواء لحد، ولا أريد جواب «كل شيء سيكون على ما يرام» الذي يقدّمه باراك. إنني أريد أن أعرف ما الذي سيحدث لي الآن. وأولاً أريد معرفة كيف سأبقى على قيد الحياة. فحياتنا ليست للمقامرة. ونحن إخوتكم في السلاح. وقد حاربنا كل هذه السنوات سوياً». وكان جين رزق يشغل منصباً بالغ الحساسية في ميليشيا لحد. وأوضح «رباط الدم» القائم بينه وبين الجيش الإسرائيلي. إذ لقي والده مصرعه قبل ١٤ عاماً بينما كان يقاتل في إطار الميليشيا. كذلك فإنه فقد أخوين له أثناء خدمتهما في ميليشيا لحد. وأشار إلى أنه التحق بالميليشيا وقتها وكان في الخامسة عشرة من عُمره وخدم في «وحدة الاعتقال» التي كانت تقتحم البيوت لإحضار المطلوبين للمخابرات الإسرائيلية. وقد ترك جين ميليشيا لحد قبل أربعة أعوام بعد مقتل أخيه فؤاد. وعمل بعدها في إسرائيل. وقد أرسل رسالة لرئيس الوزراء الإسرائيلي قبل بضعة أيام طالباً منحه اللجوء السياسي(٣٧).

الأمم المتحدة

وفي ٢٠٠٠/٥/١٦ طلبت الأمم المتحدة إغلاق معتقل الخيام، كما تقدّمت إلى إسرائيل بأربعة مطالب هي:

(٣٦) يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٥/١٣.

(٣٧) السفير، نقلاً عن يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٥/١٦.

١ ـ أن تتعهّد إسرائيل بقطع أي صِلة مع ميليشيات لحد بما في ذلك تزويدها بأيّ من الإمدادات.

٢ ـ أن تتعهّد إسرائيل بتفكيك قيادة ميليشيا لحد.

٣ ـ أن تُسلّم ميليشيا لحد الأسلحة التي لديها للأمم المتحدة حتى قبل إتمام الانسحاب الإسرائيلي.

٤ ـ أن تتعهّد إسرائيل بتفكيك معتقل الخيام في الحزام الأمني وإطلاق سراح جميع المعتقلين.

سقوط الأوهام

وبعد أيام انهارت معاقل ومواقع العملاء وقوات الاحتلال الإسرائيلي واندحر آخر جندي إسرائيلي ليل ٢٣ ـ ٢٠٠٠/٥/٢٤ فيما كان الألوف من العملاء مع عائلاتهم يتدافعون للدخول إلى المستعمرات الإسرائيلية.

وعلى «بوابة فاطمة» اصطف طابور من العملاء بطول ٢،٥ كلم حيث أخضعوا للتفتيش من قِبل القوات الإسرائيلية قبل أن يُسمح لهم بالدخول إلى مركز خاص أُعِدَ لهم على الضفة الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا، التي أعلنت منطقة عسكرية مغلقة على الصحافيين. وكان مشهد الإذلال الأكثر تعبيراً هو الاشتباك بين جنود العدو وعدد من العملاء الذين قُتل منهم اثنان بعد أن احتجوا على سوء معاملتهم حتى من قِبل الذين «أخلصوا» لهم أكثر من «كلاب الحراسة» طيلة السنوات الماضية كما صرخ أحد العملاء وهو يلوي يد جندي إسرائيلي يحاول منعه من الدخول إلى مستعمرة المطلّة.

أما أنطوان لحد الذي عاد مسرعاً من باريس إلى الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية فقد شهد ختام آخر فصل من فصول الوعود اليهودية الكاذبة وقد تجسّدت في مشاهد الذلّ والمهانة هذه.

لحد: «لقد جررتموني وراءكم مثل الحيوان»

تحت عنوان «لقد جررتموني وراءكم مثل الحيوان» نشرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» مقابلة مع أنطوان لحد قال فيها:

«لقد قلتم لنا طوال الوقت إننا حلفاء لكم. ولكن فجأة أدركت أن إسرائيل لا تنظر إلّا لنفسها.

لقد سافرت إلى باريس قبل أسبوعين، وأُبلغت مُسبقاً بأنني سأبقى فترة معيّنة.

وكان ينبغي لي أن أهتم بأمور رجالي وبقوات الأمم المتحدة عند اقتراب موعد الانسحاب.

وكنت كل بضع ساعات أقوم بالاتصال، وكانوا يقولون لي: «كل شيء تحت السيطرة.. كل شيء على ما يُرام». وإلى أن غادرت باريس لم تكن لديّ أي فكرة عن أن الجيش الإسرائيلي شرع بالانسحاب. بل إنه عندما تحدثت هاتفياً من المطار في باريس قالوا لي: «كل شيء على ما يُرام». وفقط عندما كنت في الطائرة فهمت أن كل شيء قد انهار».

وأضاف: «إن خبراءكم ينتقدون انهيار الجيش الجنوبي، وقد سمعتهم يقولون إنه كان بوسع الجنوبي أن يصمد أكثر. ولكن حالما علم رجالي بشكل مفاجئ أن موقعاً بعد موقع يسقط، انتشرت حال من الغموض الشديد. إذ لم تكن هناك خطة منظمة، ولم يتحدث أحد إليهم، ولم يكلّف أحد نفسه عناء إشعارهم مُسبقاً، وكنت بعيداً عنهم. وفي الفوضى التي نشأت، من الطبيعي أن يعمل كل واحد من أجل الاهتمام بعائلته ونفسه. وأنا لا أتهم أحداً.. فما الذي كان بالمقدور عمله في مثل هذا الوضع، حيث لم يوفَ بأي وعد؟ لقد شعر جنودي بأنه ليس أمامهم من يثقون به، ولذلك فرّوا».

«إن حكومتكم وجيشكم خدعاني، لقد تركتم الحزام الأمني من دون أن تضعوني في الصورة، وجعلتموني مجروراً خلفكم مثل الحيوان، لقد ترك الناس أقاربهم، تركوا بيوتهم، أراضيهم وأملاكهم وحياتهم. والمشاهد القاسية التي مزّقت عقلي هي مشاهد رأيتها عند عودتي في التلفزيون اللبناني لأطفال يصرخون على المعبر الحدودي، ومباشرة سمعت وزراءكم وقادة الجيش الإسرائيلي يقولون: كان هذا سيناريو محتملاً. ويشعر باراك بالفخر لأن «الوضع كان يمكن أن يكون أسوأ». فإذا كان هذا هو السيناريو المتوقع بالنسبة إليكم، فلماذا لم تستعدّوا لذلك؟ لقد سمعت قائد وحدة الارتباط بيني غينتز يقول: «هذه مأساة». وأنا أفكر في ما يمكنني أن أقوله لرجالي عندما أزورهم.. عندما تتفرق العائلات والأطفال بين الفنادق.. آسف، أي فنادق أتحدث عنها، بالإجمال لقد أحضرتموهم إلى مُخيّمات. إنكم تنشرون كثيراً في وسائل الإعلام أنكم أعطيتم رجالي الطعام والشراب والبطاطين».

وأضاف: «لقد أخبروني بأنني مُلام لأنني سافرت إلى باريس للتسلية، ولم أسارع للعودة.. ولا أريد هنا ذكر أسماء الذين وعدوني بأن شيئاً لم يتغيّر في خطة الانسحاب، وأن كل شيء هو تحت السيطرة.. لقد خدعوني».

«إنني الآن غاضب ومُحبط، لقد انتهى كل شيء بالنسبة إليّ، لا تنادوني بـ «الجنرال» بعد الآن.. إنني الآن رجل من دون خطة أراقب الوضع من الهوامش. باراك حدّد موعداً للقائي قبل يومين ولم يحضر. ولكنه يعرف كيف يتصل على الهاتف»(٣٨).

«لاجئ في فندق ٥ نجوم»

وبعد سبعة أشهر من الاندحار الإسرائيلي في جنوب لبنان ظهر أنطوان لحد في حديث خاص للقناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي. وكان واضحاً أسلوب التهكّم في تقديم لحد وطريقة طرح الأسئلة عليه. حيث استهلّ محاورة حديثه بالإشارة إلى أن لحد يقبع في فندق في تل أبيب منذ سبعة أشهر ولا يستطيع العودة إلى لبنان لأن حكماً بالإعدام ينتظره فيما زوجته وأولاده يعيشون في فرنسا. وذكر المحاور الإسرائيلي أن السلطات الفرنسية لا تزال ترفض منحه تأشيرة دخول إلى أراضيها بسبب ترؤسه ميليشيات «جيش لبنان الجنوبي».

كان السؤال الأول الذي طُرح على لحد: يظهر عليك الإحباط والحزن لدرجة لا توصف.

أجاب: من الطبيعي أن أكون حزيناً. سبعة أشهر مرّت وأنا في الفندق، وعناصر «جيش لبنان الجنوبي» وعائلاتهم غير مستقرين. شخصياً لا أطلب شيئاً من دولة إسرائيل. اخترت هذه الطريق ولم يُجبرني أحد. النهاية كانت عاطلة، لكنني أتحمّل المسؤولية.

– ما هو بحسب رأيك سبب هذه النهاية العاطلة؟

□ سببها طريقة الانسحاب وليس الانسحاب في ذاته. فمنذ أن كان (إسحق) رابين رئيساً للوزراء طلبت منه – كما طلبت من كل الذين خلفوه – تطبيق القرار ٤٢٥ فوراً ولكن ليس من جهة واحدة ولا بالطريقة التي تمّت فيها عملية الانسحاب. على كلّ هذا ليس انسحاباً وإنما هريبة من حزب الله. لا أمن ولا سلام. والمؤسف أن الجماعة التي دافعت عن بيوتها اثنين وعشرين عاماً تركتها في أربع وعشرين ساعة فقط فكيف سأكون سعيداً؟ (...).

«عندما بدأ الانسحاب اتصلت من فرنسا بديواني في مرجعيون، فأجابني رجالي إنهم اتصلوا بالضُبّاط الإسرائيليين فقالوا «كل شيء تمام»، فأجبتهم غداً نجتمع في مكتبي عند العاشرة. استقلت الطائرة ووصلت إلى مطار تل أبيب، فأبلغني ضابط إسرائيلي إنهم انسحبوا من مرجعيون ولا يمكنني الوصول إلى منزلي الذي يبعد ٥٠ متراً عن الثكنة (...).

(٣٨) العهد، مقابلة لحد مع يديعوت أحرونوت، ٢٥/٥/٢٠٠٠.

– ما الذي تنوي عمله؟ هل ستمضي بقية حياتك في هذا الفندق الفاخر في تل أبيب؟.

□ سواء كان السكن في فندق خمس نجوم في تل أبيب أو كيبوتس (مستوطنة) في النقب، فإن اللاجئ يظلّ لاجئاً.

– هل تشتاق للعيش مع عائلتك؟

□ أكذب إذا قلت كلّا. لا أستطيع أن أرى عائلتي. فقد مضى على وجودها في فرنسا ١١ عاماً، ولا تستطيع السكن في إسرائيل. كما أنني اشتريت منزلاً في فرنسا ولم تعد عندي الإمكانات للبيع والشراء. وعلى كل حال أظنّ أنها اعتادت على ذلك لأن حياتي العسكرية كانت تفرض علينا الافتراق.

– هل تنتظر أن تتغيّر الحكومة في إسرائيل؟.

□ لا يعني لي الأمر شيئاً. عملت مع «العمل» ومع «ليكود» ولي علاقات جيدة بالجميع، ولكن الانسحاب لم يكن جيداً على الاطلاق.

وأنهى محاورة الحلقة بالمداخلة الآتية: «إنه (أي لحد) يستسلم لقدره ولم ينس أن يقول لنا إن عمره ٧٣ عاماً، وإنه كان مع رجاله طوال ١٦ عاماً في «مقدّم المدافع». «النهاية العاطلة» لأنطوان لحد أكّد عليها كلّ العملاء الفارّين الذين اعتقدوا أو توهّموا أن بفرارهم إلى الدولة العبرية سيحصلون على «المنّ والسلوى» من المؤسسات العسكرية والأمنية الإسرائيلية لقاء الخدمات التي قدموها.

شهادات

هناء الحاصباني من بلدة دير ميماس[٣٩] أم لثلاثة أطفال عانت الأمرّين في إسرائيل لا سيّما أنها ولدت ابنها «نعمة» في ظروف صعبة ولم تلقَ هناك أي حنان أو معاملة لَبِقة. المعاناة التي عاشتها في إسرائيل والحنين إلى الأرض كانا عاملين أساسيين في قرار العودة مهما كلّف الثمن ومهما بلغت التضحيات.

تقول هناء:

عشنا ٢١ شخصاً في غرفة واحدة كانت في الأساس ثكنة للجيش تتضمن حمّاماً واحداً مشتركاً. وبعد فترة وزّعوا الناس في الفنادق أو في بيوت خشبية. لقد اشتهينا الطعام اللبناني. لم نكن نملك المال لشراء ما نحتاجه لا سيّما أن الأولاد كانوا يرفضون تناول ما نقدّمه لهم من طعام.

وتعلّق أميرة الحاصباني:

– كانت حالتنا منهارة، عشنا في حالة قلق دائم، وللحقيقة نشكر أبناء بلدتنا

(٣٩) مجلة الأفكار، ١٦/١٠/ ٢٠٠٠.

الذين استقبلونا أفضل استقبال وحافظوا علينا، كما نشكر الجيش اللبناني الذي عاملنا عند عودتنا من الناقورة معاملة حسنة. هذا هو الحق الإنسان لا يرتاح إلاّ في بلده.

وعادت هناء الحاصباني لتقول:

– الحمد لله إننا عدنا إلى وطننا. أولادنا مستقبلهم هنا، لا بد أن الحياة لن تكون سهلة لا سيّما من دون زوجي الموجود في سجن رومية، ونحن الآن ثلاث عائلات في منزل واحد مع ستة أطفال. هذا هو قدرنا ونأمل أن يكون المستقبل أفضل.

... إنه الجحيم

في مدينة «نتسيرت عيليت»[٤٠] التي بُنيت على أرض مدينة الناصرة العربية، كان قد وصل حوالي أربعين عائلة قبل فترة وجيزة، وهذه العائلات حظيت باهتمام من كِبار ضُبّاط الجيش الإسرائيلي لدى وصولها قبل ثمانية أشهر. وقد أعلن هؤلاء أنهم سيبذلون الجهد لتوفير بيوت لمن كانوا على علاقة مباشرة معهم في الجيش. لكن سرعان ما انهارت هذه الأحلام وكرّت سُبحة المشاكل التي واجهت تلك العائلات في الداخل الإسرائيلي. فهم منبوذون من الإسرائيليين والعرب، واكتشفوا أنهم يعيشون في جحيم يدعى «إسرائيل».

وتكشف «دنياونّا» (١٩ عاماً) التي تركت أهلها في فلسطين المحتلّة وعادت إلى بلدتها القليعة الحقيقة المرة فتقول: «لم أتمكن من احتمال العيش هناك إنه الجحيم. أمي كانت تُعالج واضطر والدي لأن يبقى معها. لكنني الححت على المجيء قبلهم إلى لبنان. هذه أرضي ولا أستطيع العيش خارجها. وتتابع: يمكن للمرء أن يهاجر إلى أي بلد إلاّ إسرائيل.

نـدم

وتقول ليا دعيبس: يوم ٢٣ أيار لن ننساه طوال حياتنا. كانت الحركة غريبة في بلدتنا القليعة وكأن العالم باستنفار تام والناس تروي أنه سيكون هناك انسحابات. أنا أعيش في المنزل مع زوجي وهو أستاذ مدرسة لا ناقة لنا ولا جمل بكل ما يجري، ولكن عامل الخوف سيطر علينا ووجدنا المنازل فرغت من سكانها. كانت بالفعل ساعات رعب عصيبة، فتوجّهت وزوجي بنفس الاتجاه الذي تسير فيه قوافل من السيارات صوب الحدود مع إسرائيل. لقد بلغ عدد السيارات ما يتعدّى الأربعة آلاف. وعندما أصبحنا في منتصف الطريق تعذرت العودة لشدّة الإزدحام

(٤٠) مجلة الوسط، ٢٩/١/ ٢٠٠١.

وكانت السيارات تُوجّه باتجاه مزارع شبعا على الحدود. توقّعنا أن يقولوا للمدنيين وغير العسكريين بالعودة إلى قُراهم ويمنعونا من اجتياز الحدود، إنما هذا لم يحصل.

بتنا ليلتنا الأولى في أرض سهلة تدعى «سهلة الغجر» ومن هناك نقلونا بالبوسطات باتجاه صفد حيث وزّعنا داخل الفنادق، فاتصل زوجي في اليوم الثالث بالصليب الأحمر طلباً للعودة لا سيّما بعد أن رأينا عبر شاشات الفضائية أن ضربة كف لم تحصل في قُرانا. ندمنا على دخولنا.

كالشجر اقتُلع من جذوره

وروت مجلة «الصياد»(٤١) قصة امرأة لبنانية تحدثت عن يوميات البؤس والذل التي عاشتها مع الآلاف اللبنانيين الفارين. قالت والغصة تملأ قلبها:

«كما الشجر الذي اقتُلع من جذوره ومن أرضه لن نستطيع سبيلاً للحياة في غيرها. أُصبنا بما يشبه اليباس والذبول، وبدأت أجسادنا تميل نحو الأرض بعد أن غزاها الوهن والمرض واستحكم فيها العجز. صارت هشّة حتى كاد يضعفها النسيم.

ماذا أنتظر؟ هل انتظر موتاً؟ لست وحدي وأطفالي يسندون ظهورهم على جسدي المتداعي، لكنهم أعادوا لي بعض شجاعة ورغبة في الحياة. ها هم أطفالي يشتاقون إلى رفاق لهم في قريتنا التي اشتعلت حنيناً في دواخلنا. متى نعود يا أمي؟ أنا مشتاق إلى جدتي التي تركناها وحيدة في البيت. أريد أن أعود إليها، وأستعيد طابتي التي ما زالت تحت شرفة البيت، ودراجتي التي وعدتني أن أستعيدها حين انتهاء الدراسة وعودة صيف اللعب. هكذا تتناسل أسئلة ورغبات ولدي الذي لم يبلغ العقد من الزمن، فازداد ألماً ووحشة وخيبة.

أما إبنتي الفتيّة فتدمع سحابتا عينيها، وتُغطي وجهها المصفرّ بكفّيها المرتعشتين، وتلتقط عيناها الهالعتين أجساداً تتلوّى، فلا تنطوي على يقين، بل على بئر سحيق بلا قرار. أمَا مِن قرار؟ أمَا مِن شيء يضيء وجنتيها؟ أمَا من صوت تلوذ به في السكون المريب. يزداد صراخها، ويستمر صمتنا. وألوذ بالصلاة علّها تخرجنا من هذا المبهم الذي لم نتذوقه من قبل.

وتابعت هذه المرأة بمرارة:

«هكذا كانت تتداولنا الأيام، في مكان تفوح في أرجائه رائحة الغمّ والهمّ. مكان

(٤١) الصياد، ١٥/١٢/٢٠٠٠.

يخنق أنفاسنا ويضيق بنا. كان المكان فُندقاً يعجّ بنا نحن «القادمين». عائلات تتوزع الغرف الفاخرة، تخترقها أصوات أطفال ينتقلون بين بهو الفندق ومداخل الغرف.

طيلة شهر مُنعت علينا مغادرة الفندق إلى خارجه، ومُنع على مَن في الخارج أن يدخله، كأننا وباء يُخشى أن ينتشر فوجب عزله. المتطلّبات من مأكل وملبس تفيض على حاجتنا، أصناف عديدة من الطعام والشراب، ولكن لمن يشتهي. كان كثير منا يلوذ بغرفته طيلة الوقت، يقلّب محطات التلفاز أو الراديو ليسمع أو يرى شيئاً، يلتقط من خلاله أملاً بحلّ يعيده إلى وطنه، ولكن كانت الخيبة تلي الخيبة، فلا مَن يسأل عنّا، أو يهتم، وإن وُجِد، فلا من جواب يبعث الطمأنينة في القلوب.

كانت لحظات ملتبسة بالفرح والحزن، حين نجري اتصالات هاتفية بأقربائنا وأصدقاء لنا غادرناهم، لنطمئن عليهم وعلى أرزاقنا ويطمئنون علينا. كان غريباً ومفاجئاً، أن المقاومة لم تَقُم بما كنّا نترقّبه منها من قتل وتدمير وتهجير. لم يحصل ذلك، وأحسسنا أننا وقعنا فريسة فخ نُصِب لنا وأننا وحدنا ندفع ثمن ما حصل.

وقالت: المسؤولون في «جيش لبنان الجنوبي» لم نرهم، أنطوان لحد لم نصادفه أبداً، علماً بالتواتر أنهم يقيمون وعائلاتهم في أماكن خاصة نسمع عنها ولا نعرفها. الضُبّاط الإسرائيليون يأتون إلينا بين الحين والآخر. ويتركون لنا خيار أن نبقى في إسرائيل أو أن نعود إلى لبنان، الأمر سيّان عندهم كما يقولون، وهكذا يبدو لنا.

شهر مضى على وجودنا في إسرائيل، بدأ المسؤولون يُتيحون لنا مغادرة الفندق الذي نشغله وحدنا، بعد الاستحصال على تصريح من قِبلهم بذلك. كان الخروج للتبضّع ولشراء بعض الحاجيّات أو الكماليات.

ولكُم أن تتخيّلوا مشهد مئات العائلات، وهي تجلس الأيام والأسابيع والأشهر دون عمل، تأكل وتشرب وتنتظر حلّاً قد يجيء.

لكم أن تتأمّلوا ما الذي يحدثه هذا الفراغ. فالآباء لا يجدون غير أبنائهم وزوجاتهم لينهالوا عليهم ضرباً وتقريعاً، لكم أن تدركوا حجم ما يُحدثه هذا التجمّع البشري المعطّل، من مفاسد وأمراض جسدية ونفسية، لكم أن تتخيلوا كيف ينمو التشوّه والحقد في نفوس الأطفال وعقولهم.

«خدمة مجّانية»

ضابط لحدي فرّ مع بقية العملاء وشاهد كيف يُعاملون على الحاجز الإسرائيلي ليُسمح لهم بالدخول إلى إسرائيل. قال في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرنوت»:

«خيانة. أنتم تخونوننا». ووصف ما جرى له ورفاقه قائلاً: «دخل حزب الله إلينا وأنتم تتفرجون. قالوا لنا إنهم سيذبحوننا فقررنا الهرب ونحن نعرف أن الموت يطاردنا. وحتى الذين تمكنوا من النجاة، فإنهم قلقون تجاه ما تركوه وراءهم وتجاه المستقبل. كم أمّاً ستُبعد الآن عن أطفالها؟ كم عائلة تمزّقت؟ أنتم قلتم لنا أن وضعنا سيكون ممتازاً. سنساعدكم. سننقلكم للعيش في إسرائيل. وانظر ما الذي يجري اليوم. انظر كيف فرض حزب الله سيادته، وكيف انحلّت قواتنا وتبعثرت. أية دولة في العالم تتعامل على هذا النحو مع مَن يخدمها؟! سنوات طويلة ونحن نساعدكم. المئات منا قُتلوا بسببكم. وانظر أية مأساة تسبّبون لنا الآن. نترك وطننا دون أن نعرف شيئاً عن المستقبل. لا أعرف متى سأستطيع لقاء عائلتي. لماذا فعلتم لنا هذا؟ لماذا تركتمونا نهرب بلا نظام. لماذا لم تُساعدونا. لماذا جعلتمونا نُمزّق صِلاتنا بشعبنا من دون أن نعرف ماذا يَخبَئ لنا المستقبل؟ إنني أتهم حكومة (إيهود) باراك وكل وزرائه. إنني أقول لكم: لم تفعلوا شيئاً لنا. خدمناكم مجّاناً»(٤٢).

«الخجل» المتأخّر

وإحباط «العملاء» لم يقتصر فقط على أوضاعهم الاجتماعية والنفسية المتأتّية من جرّاء خذلانهم من قِبل الإسرائيليين، بل من وقوعهم أيضاً في دائرة «الابتزاز اليهودي» بعد أن أصبحوا سلعة تُباع وتُشترى في إطار الصراعات داخل الأجهزة الإسرائيلية والقوانين اليهودية العنصرية التي تمنع الاختلاط «بين اليهود والعملاء» كما صرّح أكثر من مستوطن في «كريات شمونة» و «المطلّة»(٤٣).

وبتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٥ ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن المئات من عملاء الميليشيات اللحدية والمقيمين في «نتانيا» و «تل حي» قاموا بتظاهرة احتجاجية على سوء معاملتهم. وفي هذا السياق كشف تقرير صحافي من تل أبيب أنه وبرغم وجود ثلاث هيئات إسرائيلية مولجة الإعالة اليومية لهم ومعالجة المشكلات الطارئة، وإدارة تأهيل «الجنوبي» وهي تابعة للأمن العام (الشاباك) ومسؤولة عن تمويل النشاطات، والإدارة الخاصة التي شكّلت لوضع مخطط التأهيل. «فهناك جهات عُليا نافذة تُدير كل ذلك، بحيث يصبح من الصعب معرفة المصير الذي ينتظر هؤلاء المواطنين الجدد».

(٤٢) الشرق الأوسط، نقلاً عن يديعوت أحرونوت، ٢٤/ ٢٠٠٠/٥.

(٤٣) هآرتس، ٢٠٠١/٨/١١.

وتحدّث التقرير عن توزيع وزارة الدفاع الإسرائيلية وثائق على قُدامى «الجنوبي» الذين جرى إسكانهم في منازل مؤقتة تحمل اسم «اتفاقات رخصة سكن»، وطلبت منهم توقيعها.

وهذه الاتفاقات التي اضطر اللبنانيون إلى توقيعها من دون أن يفهموا تماماً محتواها لأنها كانت مكتوبة بالعبرية، تضمنت شروطاً قاسية لإخلاء المسكن منها مثلاً أنه يحق لوزارة الدفاع إخلاء العائلات فوراً في حال وفاة ربّ الأسرة، أو مغادرته البيت، كما تحتفظ الوزارة لنفسها بحق دخول المنزل وإخراج الأثاث الذي في داخله في حال لم تسكن العائلة فيه «بصورة دائمة». كما يحق للوزارة وبحسب البند الحادي عشر الوارد في الاتفاق أن تقتطع من الرواتب الشهرية التي تُدفع لقدامى «الجنوبي» كلفة الترميمات والتصليحات في المنازل. وينصّ البند الثامن على أنه يحق لوزارة الدفاع أيضاً دخول المنازل في كل الأوقات والحالات للقيام بالترميمات والإصلاحات. كما يحق لها أن تخرجهم من تلك المنازل في اللحظة التي تختار.

وقد وقّعت أكثر من ١٣٠ عائلة على هذه الاتفاقات، الأمر الذي زاد في حال القلق وعدم اليقين لديها(٤٤).

ومع شعور العملاء بالإهانات المذلّة المتواصلة حاول بعضهم الاحتجاج، وحيث نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنه وبعد ثلاثة أشهر قرّر «اللاجئون» تصعيد مواقفهم ضد ما يُسمّونه (استخفاف حكومة إسرائيل) بوضعهم الصعب.

أحدهم قال: «نحن نخجل لأننا قاتلنا لأجل دولة إسرائيل»(٤٥). وتابع «نحن مَرمِيّون في الفنادق لا يوجد تعليم للأولاد، لا يوجد عمل»، ويوماً بعد يوم اكتشف العملاء أنهم «مشوّهون أخلاقياً» أمام المستوطنين اليهود الذين دأبوا على اعتبارهم جسماً غريباً عن المجتمع اليهودي.

«حسن الضيافة»

ولهذا السبب كان رئيس المجلس القروي في بلدة «شلومي» جابي نعماني قد طَالَب رئيس الحكومة ووزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، بإخراج أفراد ميليشيات لحد اللاجئين من بلدته. وقال نعمان إن هؤلاء اللاجئين وأفراد عائلاتهم، البالغ عددهم ٢٥٠ شخصاً، أُسكنوا في منطقة مأهولة في البلدة منذ حوالي شهرين، ولكنهم لا يحترمون «حسن الضيافة»، ويزعجون الحياة الرتيبة الراقية في المستوطنة.

وحذّر رئيس المستوطنة من أن بقاء هذه المجموعة فيها من شأنه أن يزيد العلاقات

(٤٤) النهار، عن هآرتس، ١٢/ ٢٠٠٠/٨.

(٤٥) الإذاعة الإسرائيلية، ١٤/ ٢٠٠٠/٩.

مع أفرادها توتراً ويتسبّب في صدامات «نحن في غنى عنها»، خصوصاً أنهم بلا عمل ومصابون بالإحباط من تعامل السلطات الرسمية معهم. ومن غير المستبعد أن تتفاقم تصرفاتهم الشاذة، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تدمير السياحة في المستوطنة، التي تعتبر مصدراً أساسياً للمعيشة فيها»(٤٦).

لكن الحقيقة لها نصفها الآخر، فليس «العملاء» وحدهم لا «يراعون حُرمة الجار»(٤٧)، فقد كُشف النقاب عن أعمال دنيئة قام بها ضُبّاط وجنود إسرائيليون ضد فتيات لبنانيات. وحسب رواية أحد العملاء العائدين أن عدداً من الجنود الإسرائيليين قاموا بأعمال استفزازية بالقرب من تجمّع للفارين اللبنانيين فعمدوا إلى إطلاق النار بالهواء خلال الليل إرهاباً. وفي اليوم التالي وقعت معركة بين مجموعة من الجنود الإسرائيليين وأخرى من الفارّين «استخدمت خلالها السكاكين والعصي مع بعض الرشقات النارية»(٤٨).

ويضيف: ولم يكتفِ الجنود الإسرائيليون بهذه العمليات فقط، بل يحاولون التحرش بالنساء والفتيات اللبنانيات بطريقة تمس الشرف، لذلك فقد قرّر اللبنانيون إعادة نسائهم وفتياتهم إلى لبنان تفادياً لتكرار عمليات التحرش هذه وإثارة المشاكل مع الجنود والمجنّدين الإسرائيليين، وخصوصاً أن المعركة معهم غير متكافئة. وأكثر من ذلك، فهذه الأعمال الاستفزازية تتم على مرأى كبار الضباط الإسرائيليين وربما بتشجيع منهم.

وإزاء هذا الواقع الصعب الذي يعيشه اللاجئون اللبنانيون في شمال إسرائيل، قام وفد منهم بزيارة مطران فلسطين والأراضي المقدسة للطائفة المارونية المطران أنطوان الصياح ونقل إليه معاناة اللبنانيين وضرورة إيجاد حلّ أو طريقة لإخراجهم من هذا الواقع أو التدخّل لدى القيادة الإسرائيلية أو الصليب الأحمر الدولي لشرح هذه المعاناة ورفع كتاب إلى المنظمة الدولية لحقوق الإنسان لإنهاء هذه المعاملة غير الإنسانية».

الشاهد الضحية

لعلّ قصة ريموندا موسى التي قتلها الإسرائيليون حين حاولت العبور إلى «إسرائيل» بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٣ مع جموع الفارين كانت بداية «سِفر الإهانة» الإسرائيلية لمجموعات من اللبنانيين، بعضهم دفعته حملات التخويف من المقاومة إلى اللجوء لإسرائيل، وبعضهم انزلق في المشروع الإسرائيلي طيلة رُبع قرن.

ومأساة ريموندا موسى أنها قُتِلت مرتين، الأولى حين صدّقت وأهلها كذبةَ الأمان الإسرائيلي، والثانية برصاص جنود أوهموها الحماية الشخصية.

(٤٦) الشرق الأوسط، ٢٠٠٠/٧/٤.

(٤٧) هارتس، ٢٠٠٠/٩/٢٣.

(٤٨) الوطن العربي، ٢٠٠١/٣/٩.

ويروي ريمون موسى مقتل ابنته فيقول: بعد مقتل ابنتي كنت أعيش في دير مطرانية الروم. قبلها كنت قد اتخذت قراراً بتسليم نفسي إلى الشرعية اللبنانية. وعند الساعة السادسة وصلني خبر أن ابنتي أُصيبت على «الجدار»، وذهبت إلى المستشفى حيث كانت في غرفة العمليات وكان وضعها صعب جداً والطرقات مقفلة والمناطق تسقط منطقة تلو الأخرى. وكان الصليب الأحمر قد نقلها عن طريق المجيدية وهناك أخذها منا الإسرائيليون وأدخلونا معها.

وفي اليوم التالي وصل خبر وفاة ابنتي قبل وصولها إلى المستشفى وقال أحدهم إن حزب اللّه هو الذي قتلها وهو يطلق النار على الإسرائيليين.

وروت لي ابنتها البالغة من العمر ٥ سنوات وهي كانت معها عند مصرعها «كنا قرب البوابة وكان في مواجهتنا ثلاثة جنود إسرائيليين وفجأة انبطحوا على الأرض وبدأوا بإطلاق النار وقد أصابوا الأم بثلاث رصاصات في بطنها وسقطت على الأرض، عندها ركض بعض شباب كفركلا لمحاولة إنقاذ الطفلة والأم فاطلق الإسرائيليون النار على الشباب ونُقل اثنان منهم إلى المستشفى.

ويتابع موسى: «أخذوا ابنتي إلى المستشفى وأخذونا بسيارة باص إلى دير راهبات المحبّة في حيفا حيث طلبت أن أذهب إلى زوجتي المريضة بالسرطان وهي تُعالج، ولدى وصولي إليها كان الجميع يعرف بما جرى، والراهبات هُنّ اللواتي دفعنَ كل مصاريف الدفن والمستشفى وغيره».

«منذ شهر ونصف وأنا أطلب وأترجّى السماح لي بالرجوع إلى لبنان وقد منعوني من العودة لأنني أقمت دعوى قضائية بأنهم هم مَن قتل ابنتي. عندها بدأوا بمضايقتي ووضعوني في أحد الكيبوتزات قرب عكّا. لقد شرشحونا ما فيه الكفاية وهم لم يفوا بأي وعد».

وردّاً على سؤال: لماذا كانوا يمنعون عنك العودة؟ قال: «أنا هناك في إسرائيل أظهرت الحقيقة وبكلّ صراحة حتى أنهم اتّهموني بأنني عميل لحزب الله. إسرائيل هي التي دخلت المنطقة وقتلت الناس في مرجعيون وغيرها».

ويضيف: إنها كارثة حقيقية. وصدّقوني إن السجن أفضل بكثير من العيش في مثل تلك الأحوال وأي إنسان هناك (لبناني) يقول لك: أفضل أن أسجن في بلدي. الجميع يريد العودة ولكن الإسرائيليين لا يسمحون بذلك، لا يعطون تصاريح خروج، إنهم يسمحون لمن يريدون. تُقدّم الطلب وبعد خمسة عشر يوماً يردّون لك الجواب بالنفي أو بالإيجاب. أنا مثلاً قدّمت طلباً منذ شهر ونصف للخروج، حتى

سمحوا لي بالعودة. كنت أقول أنا وغيري وبصوت عال: أريد أن أعود إلى لبنان مهما كانت الأحوال. وكما يقول المثل «مهما كان الأب قاسياً فهو لن يقسو على أولاده».

ويخلص إلى القول: كنا نعيش هناك كالدجاج وقُربنا مزارع بقر. يجلسونك في غرفة مترين بمترين (حوالي ٣ أو ٤ أشخاص). إن جميع الشباب على استعداد للعودة والمحاكمة لأن الحقيقة انكشفت فقد كانت تصل الأخبار مُضخّمة بأن الأشخاص هنا في لبنان تُقلَع عيونهم ويُضرَبون ويُعذّبون، وإن الأحزاب تدخل البيوت وتعتدي على الأعراض.. وهذا كله كذب وافتراء(...)(٤٩) □

---

(٤٩) البيرق، ٢٦/٩/٢٠٠١.